صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

التقرير السنوي

2025

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل صناعات قطر وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa

“في بيئة مليئة بالتحديات، التزامنا الراسخ يتجلّى في تميزنا بإنشاء قيمة مستدامة.”

الرسالة

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها الداعمة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخل قيمة لمساهميها.

المحتويات

12 مجلس الإدارة

14 كلمة رئيس مجلس الإدارة

16 تقرير مجلس الإدارة

22 تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

28 نبذة حول مجموعة صناعات قطر

34 نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

42 تقرير مدقق الحسابات المستقل

60 البيانات المالية الموحدة

70 تقرير حوكمة الشركة 2025

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي

وزير الدولة لشؤون الطاقة،
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله أحمد الحسيني
عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله
عضو

السيد/ عبدالرحمن محمد السويدي
عضو

السيد/ أحمد عبدالقادر الأحمد
عضو

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمونا الكرام،

يُسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2025 لشركة صناعات قطر، الذي يأتي في ظل مشهد اقتصادي عالمي اتسم ببيئة معقدة الملامح، يتداخل فيها بطء النمو مع اعتدال التضخم، وتلوح في أفقها بوادر تحوّل تدريجي نحو سياسات التيسير النقدي. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي العالمي توسعًا محدودًا، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة نموًا خافتًا، في حين أبدت الأسواق الناشئة قدرًا أكبر من الصلابة والقدرة على الصمود. ورغم الانحسار الملحوظ في معدلات التضخم على مستوى معظم المناطق، فإنها لا تزال أعلى من المستويات المستهدفة للبنوك المركزية، ما دفع كبار المؤسسات المالية والبنوك المركزية إلى المضي في دورة جديدة من خفض أسعار الفائدة. وفي المقابل، ما زالت التوترات التجارية وتنامي النزعات الحمائية وحالات عدم اليقين الجيوسياسي تُلقي بظلالها الثقيلة على الاستثمارات، وتربك ثقة الأسواق، وتُعقّد سلاسل الإمداد العالمية، في حين تحد القيود المالية من قدرة الحكومات على تبنّي سياسات توسعية في الإنفاق العام.

ورغم هذه العوامل المعاكسة، بزغت عوامل تبعث على التفاؤل وتُبشر بانعطافات إيجابية. فقد أسهم التسارع اللافت في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في رفع مستويات الإنتاجية، وإعادة رسم ملامح أسواق العمل على المدى البعيد. كما ساعدت الإصلاحات الهيكلية في عدد من الاقتصادات الكبرى، إلى جانب الزخم المتجدد لجهود تجارية، في تهدئة بعض الاضطرابات واستعادة جانب من الثقة في المسار الاقتصادي العالمي.

وبوجه عام، فقد اتسم عام 2025 بمشهد اقتصادي كلي يتأرجح بين الحذر والتفاؤل، وبين الهشاشة والتوازن، الأمر الذي يستدعي سياسات رشيدة وتعاونًا دوليًا وإقليميًا أكثر رسوخًا. وبرغم هذه التحديات وتقلبات البيئة الاقتصادية العالمية، فقد استطاعت المجموعة أن تُحقق نتائج تشغيلية ومالية قوية، مستندةً إلى تميّزها التشغيلي، وصلابة شبكاتها اللوجستية الممتدة عبر القارات، ومتانة مركزها المالي.

وفي ظل تلك المعطيات والصعوبات، فإنه يسعدني أن أعلن أن مجموعة صناعات قطر، قد حققت نتائج مالية متميزة. فرغم التحديات الاقتصادية الكلية وحالة عدم اليقين الجيوسياسي التي خيّمت على عام 2025، سجّلت الشركة صافي ربح قدره 4.3 مليار ريال قطري، فيما بلغت ربحية السهم نحو 0.71 ريال قطري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ونظرًا لمتطلبات السيولة المطلوبة للمشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، ومع الأخذ في الاعتبار التوقعات الاقتصادية الكلية على المديين القصير والمتوسط، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني من عام 2025 بقيمة 2.7 مليار ريال قطري، بما يعادل 0.45 ريال للسهم الواحد. وبذلك، يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 إلى 4.3 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 0.71 ريال للسهم الواحد عن العام كاملًا. ويظل هذا المقترح مرهوناً بموافقة الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي.

وختاماً فإنني أتشرّف بأن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على قيادته الرشيدة، ودعمه المتواصل، وتوجيهاته السديدة التي أرست نهجًا واضحًا لمسيرة قطاع الطاقة في دولة قطر.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لزملائي في مجلس الإدارة، ولفرق الإدارة العليا في شركات مجموعتنا، وللفريق التسويقي على تفانيهم واجتهادهم والتزامهم الثابت الذي أسهم في تحقيق هذه النتائج التشغيلية والمالية المتميزة، رغم ما اكتنف البيئة الاقتصادية الكلية من تقلبات، وما شاب المشهد السياسي العالمي من اضطراب. ولا يفوتني في هذا المقام أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لكم مساهمينا الأوفياء على ثقتكم الغالية وإيمانكم المستمر بنا.

تقرير مجلس الإدارة

"بفضل التزامنا بمبادئ العمل الرشيد في ظل بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات، حققنا نتائج تشغيلية ومالية مشرفة"

مقدمة

لقد كان العام المالي 2025 عامًا حافلًا بالتحديات، صاغتها تقلبات الأسواق العالمية، وتحولات الهيكل الاقتصادي، وتسارع وتيرة التطورات التكنولوجية، إلى جانب حالة من الضبابية الجيوسياسية. وقد واجهت الشركات خلال هذا العام رياحًا اقتصادية معاكسة، تمثلت في تغيّر السياسات التجارية، ونزاعات إقليمية، واضطرابات في الرسوم الجمركية، وانقطاعات في سلاسل الإمداد، بينما استفادت في الوقت ذاته من ثمار الابتكار والتكامل ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي. ورغم هذه التعقيدات، أثبت نموذج أعمالنا المرن – القائم على التميز التشغيلي، وثقافة السلامة، والحوكمة المتينة، وترشيد التكاليف، والانضباط المالي – قدرة استثنائية على تمكين المجموعة من تحقيق نتائج تشغيلية ومالية متميزة.

وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة، تمكنت المجموعة من تقديم أداء تشغيلي ومالي قوي، إذ بلغت الطاقة الإنتاجية 18.1 مليون طن متري – ليكون بذلك الأعلى في تاريخ المجموعة منذ انطلاقتها في عام 2003، وحققت المجموعة موثوقية تشغيلية بلغت 98% وتوافر المنشآت بنسبة بلغت 86% كلاهما تحسن مقارنة بالعام الماضي. من ناحية أخرى، بلغ صافي الربح خلال الفترة 4.3 مليار ريال قطري، بما يعادل ربحية سهم قدرها 0.71 ريال قطري.

استعراض الاقتصاد الكلي

شهدت الاقتصاديات العالمية في عام 2024 انتعاشًا ملحوظًا بعد تجاوز تداعيات الضغوط الاقتصادية الكلية الموروثة عن عامَي 2022 و2023. ومع مطلع عام 2025، أظهرت البيئة الاقتصادية العالمية تحسّنًا طفيفًا مقارنة بالعام السابق، رغم أن النمو ظل دون مستوياته طويلة الأمد. فقد واصل التضخم مساره التراجعي، فيما عمدت البنوك المركزية الكبرى إلى تعديل أسعار الفائدة بما يتوافق مع انحسار الاتجاهات التضخمية. غير أن حالة عدم اليقين في السياسات العامة، إلى جانب اضطرابات حركة التجارة والتوترات الجيوسياسية، ظلت قائمة لتشكل مخاطر رئيسية، لا سيما للمشغلين في الأسواق الناشئة والنامية. وعلى نحو مماثل لعام 2024، اتسم عام 2025 بتباين أكبر في معدلات النمو وملامح المخاطر. فبعد فترة من النمو القوي، تراجع الزخم الاقتصادي العالمي نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض وضعف الطلب في بعض الأسواق المتقدمة، بينما تعافت اقتصادات أخرى بفضل تحسن مدخول الفرد وتيسير السياسات النقدية. وفي الصين، سجّل الاقتصاد تباطؤًا طفيفًا وسط تحديات مستمرة في قطاع العقارات وموازنات الحكومات المحلية، مما دفع السلطات إلى اعتماد تدابير مستهدفة تضمنت خفض أسعار الفائدة وإطلاق أدوات مالية تركز على البنية التحتية. وفي المحصلة، تميز عام 2025 بنمو عالمي أبطأ قليلًا، واستمرار التراجع في معدلات التضخم، وموجة من التيسير النقدي الحذر، مصحوبة بظلال كثيفة من عدم اليقين الجيوسياسي والتجاري مقارنة بالعام السابق.

فعلى صعيد قطاع البتروكيماويات، شهدت الصناعة في عام 2025 تحديات جسيمة تمثلت في فائض الطاقة الإنتاجية، وبطء تعافي الطلب، وضغوط الاستدامة، فضلًا عن عدم اليقين الجيوسياسي. وقد دخل القطاع في دورة تراجعية، حيث تزامن تشغيل منشآت إنتاج جديدة – ولا سيما مصانع تكسير الإيثيلين ومصانع البوليمرات – مع ضعف الطلب العالمي، ما أسفر عن انخفاض معدلات التشغيل وتقلص الهوامش الربحية. وكان المنتجون الأوروبيون الأكثر تأثرًا، جراء ارتفاع تكاليف الطاقة والمتطلبات التنظيمية الصارمة، ما دفع بعضهم إلى التفكير في إغلاق الأصول أو نقلها إلى مواقع أخرى. وظلت ديناميكيات هذا القطاع خاضعة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار المواد الأولية وهوامش الربح، حيث بقيت أسعار النافتا والغاز الطبيعي – المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأسواق الطاقة – في حالة توازن مائل إلى الانخفاض طوال العام.

ورغم هذه التحديات، حافظ الطلب على المنتجات البتروكيماوية على مستوى متماسك، مدعومًا بانحسار معدلات التضخم، واستقرار أسعار الفائدة، وقوة القدرة الشرائية للمستهلكين. وقد حافظت قطاعات رئيسة — وفي مقدمتها قطاع التغليف — على مستويات طلب قوية ومستقرة. وفي الوقت ذاته، تعيد مبادرات الابتكار والاستدامة رسم ملامح صناعة البتروكيماويات، إذ منحت الاستثمارات الاستراتيجية في ممارسات الاقتصاد الدائري والتقنيات الرقمية المتقدمة، شركات البتروكيماويات فرصة لتعزيز كفاءتها، والحفاظ على قدرتها التنافسية، وسط سوق عالمي يزداد تقلبًا وتعقيدًا يومًا بعد يوم.

وعلى صعيد قطاع الأسمدة النيتروجينية، فقد شهد في عام 2025 مزيجًا من الاستقرار المتفاوت والتقلب المتجدد، مقارنة بعام 2024. فبعد أن انحدرت الأسعار خلال عام 2023 وبدايات 2024، عقب ذروتها الحادة في عام 2022، عادت الأسعار للتذبذب في 2025، مدفوعة بدورات الزراعة الموسمية، والطلب القوي، والتوترات الجيوسياسية، والقيود التجارية، وتقلب تكاليف المدخلات. وقد شهد النصف الثاني من العام ارتفاعًا في الأسعار نتيجة تحسّن القدرة الشرائية للمزارعين، وارتفاع الطلب على الغذاء، وتوسع الرقعة الزراعية، واعتماد تقنيات زراعية متقدمة، فضلًا عن الطلب الموسمي من أسواق رئيسة، أبرزها الهند والبرازيل.

وعلى جانب العرض، حافظت الصين على سياساتها التصديرية التي تتسم بالتقييد والتشديد، فيما استمرت الهند في تأجيل مناقصاتها الكبرى، وأدت الرسوم الجمركية على بعض الصادرات إلى فرض قيود على التوافر وتعطيل سلاسل الإمداد. ورغم أن أسعار الغاز الطبيعي — وهو أحد المدخلات الأساسية — شهدت انخفاضًا في معظم الاقتصادات المنتجة، ما ساهم في تخفيف تكاليف الإنتاج، إلا أن ارتفاع تكاليف المواد الخام الأخرى أضاف ضغوطًا جديدة على الصناعة. وفي الوقت ذاته، شهد القطاع زيادة في الاستثمارات الموجهة نحو الأمونيا منخفضة الكربون والممارسات المستدامة، غير أن بطء التمويل أبطأ من وتيرة التقدم.

وبصفة عامة، حمل عام 2025 قدرًا من التفاؤل الحذر لقطاع الأسمدة النيتروجينية، إذ تحسنت ديناميكيات العرض بشكل ملموس، في حين استمرت المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية، والرسوم الجمركية، والتوترات الجيوسياسية، وتقلب تكاليف المدخلات، لتلقي بظلالها على أداء القطاع.

وفي العام ذاته، واجهت صناعة الصلب بيئة اقتصادية كلية متباينة مقارنة بعام 2024، صاغتها الفوارق الإقليمية، وتحولات السياسات التجارية، وتبدّل أنماط الطلب.

فعام 2024 كان عامًا صعبًا على المنتجين، إذ واجهوا رياحًا معاكسة تمثلت في فائض عالمي في الطاقة الإنتاجية، وضعف الطلب في الأسواق الكبرى، وتقلبات حادة في الأسعار، ما أدى إلى تراجع معدلات تشغيل المصانع وانكماش الهوامش الربحية. وقد هبطت أسعار الصلب الطويل القياسية بشكل ملحوظ، انعكاسًا لفائض العرض وركود نشاط البناء والتشييد، بينما تكبدت عدة أسواق رئيسة مستهلكة للصلب انخفاضات متتالية في الاستهلاك تحت وطأة ارتفاع تكاليف الطاقة، وتفاقم التوترات الجيوسياسية، وضعف أداء القطاع الصناعي.

أما في عام 2025، فقد أبدت صناعة الصلب العالمية بوادر تعافٍ حذر عقب عام 2024 العسير. فقد انتعش الطلب في بعض المناطق، مدفوعًا بزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ونمو قطاع البناء غير السكني، وتعافي سوق الإسكان. كما أسهمت التشريعات الداعمة وتعديلات السياسات النقدية في تحفيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى، مما عزز استهلاك الصلب الطويل. ورغم ارتفاع أسعار الصلب القياسية مجددًا، مدعومة بتشديد ضوابط الاستيراد وتحسن مستويات الطلب، فقد جرى تعديل توقعات الإنتاج العالمي نحو الانخفاض، فيما ظل فائض الطاقة الإنتاجية يضغط على هوامش الربحية. كما تركت اللوائح البيئية وضغوط خفض الانبعاثات الكربونية أثرها البالغ في قرارات الاستثمار، مما دفع الشركات إلى اعتماد استراتيجية التوسع الحذر في الطاقة الإنتاجية مع استكشاف تقنيات منخفضة الكربون.

وعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أظهرت صناعة الصلب الطويل انتعاشًا معتدلًا وإعادة تموضع استراتيجي مقارنة بعام 2024، مستمدة زخمها من المشاريع الضخمة، والتوسع العمراني المتسارع، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. وكما هو الحال عالميًا، واجه المنتجون في الخليج رياحًا معاكسة في 2024 نتيجة فائض الطاقة الإنتاجية وضعف الطلب وتقلب تكاليف المدخلات. ومع ذلك، ورغم الضغوط السعرية العالمية والتحديات التجارة التي ألقت بظلالها على المنطقة، ظل الطلب المحلي متماسكًا بشكل نسبي بفضل استمرار مشاريع البناء ومبادرات التنويع الصناعي.

بحلول عام 2025، شهدت الظروف الاقتصادية الكلية تحسّنًا طفيفًا، مما انعكس إيجابًا على سوق الصلب الطويل في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استفاد من طلب إقليمي أقوى مدفوعًا بتسارع المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والإسكان. ورغم تعديل توقعات الإنتاج العالمي للصلب الخام نحو الانخفاض نتيجة التوترات التجارية وضعف الطلب في بعض المناطق، برزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها دول الخليج، كواحدة من المناطق القليلة التي سجلت اتجاهات نمو إيجابية. ومع ذلك، لم تخلُ البيئة الاقتصادية من التحديات، التي شملت المنافسة الشرسة الناتجة عن الصادرات الصينية المدعومة، وارتفاع تكاليف الطاقة، والضغوط المتزايدة للحد من الانبعاثات الكربونية في عمليات إنتاج الصلب، ما أسفر عن تضييق الهوامش التشغيلية وأثر على قرارات الاستثمار. واستجابة لهذه التحديات، بدأ المنتجون في دول الخليج استكشاف تقنيات الصلب الأخضر، وتوطين سلاسل الإمداد، سعيًا لتقليل التعرض لتقلبات الأسواق العالمية.

وبوجه عام، شكّل عام 2025 مرحلة انتقالية في قطاع الصلب الطويل، من حالة فائض العرض والركود نحو تعافٍ انتقائي وإعادة تموضع استراتيجي.

استعراض الأعمال الاستراتيجية

إن نجاحنا المستدام، من الناحية التشغيلية والمالية، يجسد صلابة نموذجنا التشغيلي الممتد الأفق، المنخفض التكلفة، القائم على تكامل الأعمال، ووفورات الحجم والنطاق، ونهج التحسين المستمر للعمليات. وقد مكّننا هذا النموذج من عبور عام حافل بالتقلبات والاضطرابات بثبات ومرونة، رغم ما يكتنف المشهد من ضبابية اقتصادية وعدم استقرار جيوسياسي، لنحافظ على انسيابية عملياتنا واستقرارها في مختلف منشآتنا، بالقرب من أقصى طاقاتها، محققين نتائج تشغيلية ومالية قوية. هذه الإنجازات لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت ثمرة موثوقية أصولنا، وريادتنا التشغيلية، وثقافة المرونة والقدرة على التكيف المتجذرة في كل مفاصل أعمالنا. ونواصل الاستثمار بحكمة في أنظمة الإنتاج والتشغيل، تعزيزًا للكفاءة، وترشيدًا للتكاليف، مع التزام صارم بأرقى معايير الصحة والسلامة والبيئة.

كما أرسينا إطارًا راسخًا لسلسلة الإمداد العالمية، صُمم بعناية لتوفير قيمة مضافة للعملاء والمساهمين على حد سواء. وقد برهن هذا الإطار على أهميته في أوقات الضبابية، التي اتسمت بالصراعات الإقليمية والقيود التنظيمية وسائر التحديات. ومن خلال شريكنا التسويقي في قطاع البتروكيماويات والأسمدة، شركة قطر للطاقة للتسويق، ضمنّا استمرارية الأعمال وتحقيق أفضل العوائد الصافية عبر استثمار فرص التحكيم الاستراتيجية في مختلف المناطق الجغرافية، مستفيدين من وفورات الحجم لخفض التكاليف. وبالتعاون مع شركاء لوجستيين آخرين، نجحت شركة قطر للطاقة للتسويق في تسهيل التوزيع الفعّال والفوري لجميع المنتجات القابلة للبيع إلى العملاء والأسواق المستهدفة دون تأخير. وقد عزز التزامنا الصارم بالحفاظ على هيكل تكاليف تنافسي من استقرار العمليات، وأسهم بدور محوري في تحقيق أداء تشغيلي ومالي قوي.

الإنفاق الرأسمالي وتطوير الأعمال

خلال السنة المالية 2025، واصلت المجموعة تطبيق نهج استثماري راسخ، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي 2.2 مليار ريال قطري. وقد توزّعت هذه الاستثمارات على أعمال الصيانة الدورية الشاملة، وتعزيز موثوقية مرافق الإنتاج، ومشروعات الصحة والسلامة والبيئة، إضافة إلى الاستثمارات المستمرة في مشروع منشأة الأمونيا الزرقاء الجديدة ("قافكو 7") ومشروع البولي فينيل كلوريد. وقد خصصت المجموعة خلال العام مبلغ 0.9 مليار ريال قطري لمشروع "قافكو 7"، فيما بلغ الإنفاق المخصص لمشروع البولي فينيل كلوريد 128 مليون ريال قطري. وبالنظر إلى النفقات التراكمية حتى تاريخه، فقد وصلت الاستثمارات في مشروع "قافكو 7" إلى 3.7 مليار ريال قطري، بينما بلغت في مشروع البولي فينيل كلوريد 0.4 مليار ريال قطري.

وفيما يتعلق بالسنوات الخمس المقبلة (2026–2030)، تخطط المجموعة لتنفيذ برنامج إنفاق رأسمالي إجمالي قدره 10.5 مليار ريال قطري، يتضمن المخصّصات المتبقية لمشروع "قافكو 7" بقيمة 0.7 مليار ريال قطري، بالإضافة إلى حصة "صناعات قطر" من الإنفاق الرأسمالي في مشروع البولي فينيل كلوريد والبالغة 50 مليون ريال قطري.

لقد وصل مشروع "قافكو 7" مرحلته النهائية من أعمال الإنشاء، واقترب من لحظة اكتماله التي طال انتظارها، إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في مسار تقدّمه، فمن المتوقع أن يدخل المشروع طوره التجاري خلال النصف الأول من عام 2026. ومن المقرر طرح الكميات القابلة للبيع، والبالغة طاقتها 1.2 مليون طن سنويًا، في الأسواق العالمية كأمونيا منخفضة الكربون، وذلك بالتعاون مع شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة، فور الانتهاء من إنشاء مرافق التقاط الكربون وتخزينه. ولحين اكتمال هذه المرافق، سيستمر بيع الأمونيا التقليدية في الأسواق.

على الجانب الآخر، اكتمل مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد التابع لشركة قطر للفينيل المحدودة – بوصفه مشروعًا مشتركًا غير مباشر للمجموعة – بعد أن تجاوزت تكلفته الاستثمارية الإجمالية 300 مليون دولار أمريكي، شاملةً تكاليف المالك، لإنتاج 350 ألف طن متري من منتجات البولي فينيل كلوريد. ومن المتوقع أن يدخل المشروع مرحلة التشغيل خلال عام 2026. ويعكس هذا الاستثمار التزام المجموعة بتوسيع نطاق عملياتها في الصناعات التحويلية وتقليل اعتماد الدولة على استيراد هذه المادة.

وإلى جانب ما تقدّم، ستمضي المجموعة في الاستثمار في برامج الإنفاق الرأسمالي الأساسية والمتكرّرة، لما لها من أهمية حيوية في تعزيز سلامة الأصول، ورفع كفاءة التشغيل، وزيادة الموثوقية، وتحسين هيكلة التكاليف، وتخفيف الاختناقات الإنتاجية، ودعم منظومات الصحة والسلامة والبيئة، وترسيخ الاستدامة البيئية، والامتثال للمعايير التنظيمية.

وعلى صعيد الاستراتيجية وتطوير الأعمال، واصلت المجموعة اتباع سياسة الاستثمار الانتقائي وإعادة الهيكلة الاستراتيجية. وتُعد صفقة الاستحواذ على مصنع صلب محلي في عام 2023 مثالاً واضحًا على هذا التوجّه، إذ هدفت إلى تعزيز الحصة الوطنية في السوق المحلي، وأسفرت عن تحقيق وفورات وتكاملات تشغيلية ملحوظة. وفي سياق متصل، أعادت الشركة التابعة في قطاع الصلب تشغيل عدد من المنشآت التي كانت قد توقفت في أواخر 2024 ومطلع 2025، ما ساهم في توسيع حضور القطاع في السوق، وتعزيز التكامل التشغيلي مع الشركات التابعة والزميلة. وقد أدى إعادة التشغيل هذه المنشآت إلى ضمان تدفّق المواد الخام بشكل مستمر وبأسعار تنافسية، مما عزّز موثوقية سلسلة الإمداد ومكّن القطاع من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير، ما أسهم في خفض تكلفة الوحدة وزيادة الكفاءة العامة.

ترشيد التكاليف وتحسن الكفاءة التشغيلية

تعمل المجموعة في بيئات اقتصادية وأسواق تتسم بحدة التقلب وشراسة المنافسة، ما يجعل الأداء المالي الموحد وتوليد التدفقات النقدية عرضة لتقلبات أسعار السلع والعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وفي مثل هذا المشهد، يظل الالتزام بضبط التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية ركيزة جوهرية لاستدامة الربحية.

ولمواجهة هذه التحديات، واصلت المجموعة وكياناتها التشغيلية تطبيق استراتيجيات شاملة لترشيد التكاليف وتحسين العمليات التشغيلية، مع مراجعتها بانتظام لضمان فعاليتها. كما يتم نشر فرق متعددة التخصصات والوظائف في جميع حلقات سلسلة القيمة لتقييم استراتيجيات الأصول على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الأداء المالي والتشغيلي. وتشمل هذه المبادرات ترشيد برامج التشغيل الرأسمالي والتشغيلي، وضبط القدرات الإنتاجية لتعظيم عوائد المواد الخام، وتحسين استغلال الموارد.

وقد أسهمت هذه التدابير، على امتداد الفترة الماضية، في تعزيز هيكل تكاليف المجموعة —المتغيرة منها أو الثابتة — ما انعكس إيجابًا على هوامش الربحية، وساهم في توليد تدفقات نقدية قوية ومستدامة على المديين القريب والبعيد.

الأداء المالي

في ضوء الظروف الاقتصادية الكلية العصيبة وما رافقها من حالة من الضبابية في الطلب وفائض في الطاقة الإنتاجية العالمية، يمكن القول بأن الأداء المالي للمجموعة خلال العام كان جديرًا بالثناء البالغ. فرغم الطلب المتراجع والمعروض الوفير، استطاع نموذجنا التشغيلي – لذي اتسم بالمرونة وانخفاض التكلفة – أن يقودنا إلى الإنتاج والبيع بالقرب من أقصى طاقاتنا التشغيلية، محققين أعلى استفادة ممكنة من أصولنا. وتؤكد هذه القدرة على الأداء الجيد في بيئة متقلبة صلابة المجموعة ومرونتها، وهما سمتان متجذرتان في صميم استراتيجياتنا التشغيلية والمالية.

الإيرادات: بلغ إجمالي الإيرادات التناسبية[1] للمجموعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ وقدره 18.6 مليار ريال قطري، مسجلًا بذلك زيادة قدرها 11% مقارنة بالعام الماضي. أما الإيرادات المسجلة[2] فبلغت 16.0 مليار ريال قطري، مسجلة ارتفاعًا قدره 26% عن العام السابق.

ويعود هذا الارتفاع في إيرادات المجموعة (بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) خلال العام الحالي إلى أثر مزدوج تمثل في ارتفاع متوسط سعر البيع المدمجة وزيادة حجم المبيعات. فقد ارتفع متوسط سعر البيع المدمجة بنحو 4% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما ترجم إلى زيادة قدرها 0.5 مليار ريال قطري في صافي أرباح المجموعة. وقد ظل التحسن في أسعار الأسمدة عنصرًا رئيسيًا ساهم في رفع متوسط أسعار المنتجات المدمجة خلال العام.

وفي ضوء تحسن الإنتاج وسط ظروف سوقية مشددة، ارتفعت أحجام مبيعات المجموعة بواقع 6% مقارنة بالعام الماضي، لتصل لأعلى مستوياتها منذ تأسيس المجموعة، مدفوعة بشكل أساسي بزيادة أحجام المبيعات عبر قطاع الحديد والصلب.

الأرباح والهوامش: بلغ صافي أرباح المجموعة عن العام 4.3 مليار ريال قطري، مسجلًا تراجعًا طفيفًا بنسبة 8% مقارنة بصافي الربح المعدل للعام الماضي، فيما بلغ الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 6.4 مليار ريال قطري، التي بقيت مستقرة نسبيًا مقارنة بالعام الماضي. ورغم أن تحسن الربح التشغيلي أدى إلى زيادة الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك خلال العام، فإن الانخفاض في الإيرادات الأخرى غير التشغيلية قلل إلى حد كبير هذا التحسن، مما أدى إلى تسجيل أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك مستقرة مقارنة بالعام السابق. كما تراجع هامش الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية وانخفاض الإيرادات غير التشغيلية.

المركز المالي والتدفقات المالية

بالرغم من مرور عام مليء بالتحديات وحالات عدم اليقين، فقد نجحت المجموعة في الحفاظ على قوة مركزها المالي واستقرار قدراتها على توليد تدفقات نقدية قوية، مكنتها من تمويل عملياتها الجارية واستكمال استثماراتها الاستراتيجية.

وقد استهلت المجموعة العام برصيد نقدي وبنكي بناءً على طريقة التوحيد التناسبي قدره 11.4 مليار ريال قطري، محققة خلاله تدفقات نقدية تشغيلية بلغت 4.9 مليار ريال قطري، فيما بلغ الإنفاق الاستثماري 2.2 مليار ريال قطري، ما أسفر عن تدفقات نقدية حرة تقارب قدرها 2.6 مليار ريال قطري. كما قامت المجموعة بتوزيع أرباح نهائية لعام 2024 تقارب قيمتها 2.6 مليار ريال قطري، إضافة إلى أرباح مرحلية للعام الجاري تقارب قيمتها 1.6 مليار ريال قطري،، وسجّلت المجموعة أيضًا عوائد استثمارية بلغت نحو 0.5 مليار ريال قطري خلال العام. وبناءً عليه، سجلت المجموعة خروج صافي تدفقات نقدية قدره 1.1 مليار ريال قطري، منهية العام برصيد نقدي وبنكي بلغ 10.3 مليار ريال قطري.

وبحلول 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي أصول المجموعة 43.1 مليار ريال قطري، فيما بلغ رأس مالها المملوك 37.9 مليار ريال قطري، مع استمرارها في الحفاظ على هيكل مالي يخلو تمامًا من أي التزامات مالية قصيرة أو طويلة الأجل.

---

[1] يتم عرض الأرقام التناسبية على أساس غير متوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتشمل الشركات التابعة المملوكة بالكامل، وحصة المجموعة في الشركات التابعة غير المملوكة بالكامل، إضافةً إلى حصة المجموعة في المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

[2] تشير الإيرادات المعلنة إلى الإيرادات المدرجة في القوائم المالية الموحدة وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالي رقم، وهو ما يمثل الإيرادات المتأتية من الشركات التابعة، وهي شركة قافكو وكفاك وقطر ستيل، دون احتساب حصة المجموعة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعد المركز المالي القوي للمجموعة وامتلاكها سيولة نقدية وفيرة، إلى جانب قدرتها القوية على توليد التدفقات النقدية، دليلًا قاطعًا على حكمة سياساتها المالية وإدارتها الرشيدة للأصول، وعلى هيكلها الرأسمالي المحافظ، وموقعها التنافسي من حيث التكلفة، وكفاءتها في تشغيل قاعدة أصولها. وقد أسهمت هذه السياسات المالية والتشغيلية الرشيدة في تعزيز قدرة المجموعة على توليد تدفقات نقدية قوية ومستدامة، مدعومة بقاعدة أصول تشغيلية تتسم بالقوة والموثوقية.

ولا شكّ أن المركز المالي القوي والسيولة الوفيرة يشكّلان خط الدفاع الأول لمجلس الإدارة في مواجهة تقلبات الأسواق وحالات عدم الاستقرار، إذ يوفّران قاعدة صلبة لدعم استمرارية الأعمال والحفاظ على التوازن المالي وتعظيم قيمة حقوق المساهمين. كما يمنح هذا المركز المالي القوي المجموعة درجة عالية من المرونة لدراسة فرص الإنفاق الرأسمالي وصفقات الاستحواذ المحتملة، واستغلال ما يتاح من فرص لخلق قيمة مستدامة للمساهمين على المدى الطويل.

التوزيع المقترح للأرباح

بلغ إجمالي الأرباح الموزعة المساهمين، منذ تأسيس المجموعة عام **2003**، أكثر من **78.8** مليار ريال قطري، بمعدل توزيع يقارب **70%**، وهو ما يعكس التزام مجلس الإدارة الدائم بتحقيق أقصى قيمة للمساهمين، ضمان تحقيق عوائد قوية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى مناسب من السيولة لدعم المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والتصدي لأي تقلبات محتملة في الاقتصاد الكلي أو الأسواق.

وبناءً على هذه الاعتبارات، وبالنظر إلى توقعات الاقتصاد الكلي المرتبطة بآفاق الأعمال، واستراتيجيات النمو المستقبلي، والالتزامات الرأسمالية المدرجة في خطتنا التشغيلية، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني من عام **2025** بقيمة **2.7** مليار ريال قطري، بما يعادل **0.45** ريال للسهم الواحد. وبذلك، يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة عن العام المالي المنتهي في **31** ديسمبر **2025** إلى **4.3** مليار ريال قطري، أي ما يعادل **0.71** ريال للسهم الواحد عن العام كاملًا. ويظل هذا المقترح مرهوناً بموافقة الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي.

الخاتمة

يعرب مجلس الإدارة عن أسمى آيات الامتنان والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على قيادته الحكيمة ودعمه الثابت وتوجيهاته السديدة لقطاع الطاقة في دولة قطر، والتي كان لها الأثر البالغ في دفع هذا القطاع نحو المزيد من التقدم والازدهار.

كما يتوجه المجلس بخالص التقدير إلى سعادة المهندس سعد شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، على رؤيته الثاقبة وقيادته المتميزة. ولا يفوت المجلس أن يعبّر عن شكره العميق لأعضاء الإدارة العليا في شركات المجموعة، تقديرًا لجهودهم الدؤوبة، والتزامهم الراسخ، وتفانيهم في العمل. كما يتقدم المجلس بخالص الشكر والامتنان إلى مساهمي المجموعة الأوفياء على دعمهم المتواصل وثقتهم الغالية.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

يسرّ مجلس الإدارة أن يرفع إلى حضراتكم عرضًا وافيًا يوجز أداء قطاعات مجموعة "صناعات قطر" خلال عام 2025، مستعرضًا فيه مجمل النتائج التشغيلية والمالية التي حقّقتها قطاعات المجموعة. وقد ارتأى المجلس، حرصًا على وضوح الإبلاغ ودقة التصنيف، أن يقسّم الكيانات التشغيلية إلى ثلاثة قطاعات رئيسة لكل منها بصمتها المتميّزة، وهي: قطاع البتروكيماويات (ويضم شركة قطر للبتروكيماويات وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة)، وقطاع الأسمدة (ويضم شركة قطر للأسمدة الكيماوية)، وقطاع الحديد والصلب (ويضم شركة قطر ستيل).

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية

تركز الاستراتيجيات الأساسية للمجموعة في قطاع البتروكيماويات على تعظيم الاستفادة من الأصول، وتعزيز مردود الموارد الهيدروكربونية المتاحة، والالتزام التام بالمعايير التنظيمية، وتعزيز موثوقية المصانع وتوافرها. ويظلّ التمسك بثقافة التميّز التشغيلي — الرامي إلى خفض تكاليف الإنتاج والتشغيل مع إيلاء الأولوية للعمليات الآمنة والموثوقة — ركيزة راسخة في أعمال الكيانات العاملة ضمن هذا القطاع، بوصفه شرطًا أساسًا لتحقيق أداء تشغيلي ومالي راسخ ومتميز.

مستجدات الاقتصاد الكلي

ظلّ قطاع البتروكيماويات تحت وطأة الضغوط خلال عام 2025، استكمالًا لمسار صعب شهدته في عام 2024 الذي اتّسم بقدر كبير من التحدّيات. فقد شهد القطاع العام الماضي أدنى مراحل الدورة الاقتصادية، نتيجة فائض كبير في المعروض وضعف ملحوظ في الطلب، ولا سيما في الأوليفينات ومشتقّاتها. وقد تراجعت معدّلات الاستغلال العالمية تراجعًا حادًا، مما ضغط على الهوامش الربحية، في حين أسهم ارتفاع تكاليف الطاقة — الناتج عن قيود سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية — في زيادة الأعباء التشغيلية. وزاد المشهد تعقيدًا ما فرضته اشتراطات الاستدامة والتشريعات التنظيمية من نفقات إضافية وضبابية في الرؤية، أفضت بدورها إلى إغلاقات مؤقتة وأخرى دائمة لبعض الأصول الإنتاجية.

أما في عام 2025، فلم تشهد الصناعة انفراجًا ملموسًا؛ إذ ظلّت زيادة المعروض وضآلة الهوامش تُثقل كاهل الأداء العام. غير أنّ بصيصًا من التحسّن لاح في بعض سلاسل القيمة، مدفوعًا بإغلاقات قصيرة الأجل لعدد من المرافق الإنتاجية، وتحسّن هوامش المواد الخام المرتبط بالنفتا. كما واصل الطلب على منتجات كالبولي إيثيلين والبولي بروبيلين نموّه بوتيرة ثابتة، مستندًا إلى توسّع احتياجات قطاع التعبئة والتغليف ومشروعات الاستدامة المتنامية. وإلى جانب ذلك، استفاد المستهلكون من تراجع معدّلات التضخم وانخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي دعم اتجاهات الاستهلاك وعزّز حركة السوق.

الاستعراض التشغيلي

- **الإنتاج:** شهد إنتاج هذا القطاع انخفاضًا طفيفًا بنسبة 2% مقارنة بالعام الماضي، نتيجة عمليات الصيانة الدورية المخطّط لها في مرافق البولي أوليفين والبولي إيثيلين، إلى جانب بعض الإغلاقات غير المخطّط لها في مرافق البولي أوليفين والبولي إيثيلين ومرافق إضافات الوقود. وقد تركزت أعمال الصيانة الكبرى لمرافق البولي إيثيلين في الربع الرابع من عام 2025، بينما وقعت بعض الإغلاقات غير المتوقعة خلال العام لأسباب تشغيلية. وتُعدّ كل من التوقفات المخطّط لها وغير المخطّط لها أمرًا حيويًا لمثل هذه المنشآت الضخمة، لضمان سلامتها التشغيلية والحفاظ على موثوقية أصولها، بما يضمن استمرار العمليات بأمان واستقرار.
- **حجم المبيعات:** تماشيًا مع الانخفاض الطفيف في الإنتاج، وفي ظل بيئة صعبة وغير مستقرة في الاقتصاد الكلي ناجمة عن فائض مستمر في المعروض عبر الأسواق الرئيسية وانحسار الهوامش، سجّل حجم المبيعات انخفاضًا طفيفًا بنسبة 5% مقارنة بالعام الماضي.
- **التوافر والموثوقية:** رغم مرورها بإغلاقات مخطّط لها وغير مخطّط لها خلال العام، حافظت مرافق البولي إيثيلين على مستويات التوافر والموثوقية ضمن النطاق التاريخي المعتاد.

النتائج المالية والتدفقات النقدية[3]

قدّم هذا القطاع أداءً ماليًا مذهلًا خلال عام اتسم بتحديات اقتصادية وجيوسياسية متعددة؛ إذ أدّت الوفرة المستمرة في المعروض وضعف الطلب في بعض سلاسل القيمة للمنتجات إلى تراجع متوسط أسعار المنتجات بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق. وفي الوقت نفسه، أدت مستويات الإنتاج المنخفضة في ظل ظروف السوق المشددة إلى انخفاض أحجام المبيعات بنسبة 5% على أساس سنوي. ونتيجة للتأثير المزدوج لانخفاض الأحجام وتراجع متوسط أسعار البيع، سجّل القطاع تراجعًا معتدلًا في الإيرادات بنسبة 11٪، ليصل إجماليها إلى 4.9 مليار ريال قطري.

وأعلن القطاع عن صافي ربح قدره 0.7 مليار ريال قطري، منخفضًا عن العام السابق، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقلص هوامش التشغيل نتيجة لانخفاض الإيرادات وارتفاع تكاليف التشغيل. وقد تأثرت زيادة تكاليف التشغيل على أساس سنوي بعوامل داخلية وخارجية معًا. ورغم هذه التحديات، بلغ الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 1.4 مليار ريال قطري، بما يعكس هامشًا صحيًا في الأرباح احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك قدره 29%، ويشهد على مرونة وكفاءة وتنافُس نموذج التشغيل المتبع في القطاع.

كما سجل القطاع أداءً قويًا على صعيد بالتدفقات النقدية، حيث وصل التدفق النقدي الحر المتاح للشركة إلى 0.5 مليار ريال قطري، ويرجع ذلك إلى التدفقات النقدية التشغيلية القوية التي بلغت 1.0 مليار ريال قطري بعد احتساب النفقات الرأسمالية التي بلغت 0.5 مليار ريال قطري.

الإنفاق الرأسمالي

بلغت النفقات الرأسمالية للعام الحالي نحو 463 مليون ريال قطري، خُصص الجزء الأكبر منها لأعمال الصيانة والتوقفات المخطَّط لها، إلى جانب الإضافات الروتينية للأصول الثابتة، والتحسينات المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. كما تشمل هذه النفقات حصة القطاع من الإنفاق الرأسمالي على مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقَّع أن يستثمر القطاع نحو 2.7 مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة خلال السنوات الخمس المقبلة (2026–2030). ووفق خطة الإنفاق الرأسمالي للفترة ذاتها، سيتم تخصيص 50 مليون ريال قطري لنفقات رأسمالية إضافية لتغطية مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد المتوقع دخوله حيز التشغيل خلال عام 2026، في حين ستركز المشاريع الأخرى على العمليات (الصحة والسلامة والبيئة، وموثوقية وسلامة المنشآت)، وأعمال الصيانة المخطَّط لها. وستسهم هذه المبادرات في ترسيخ السلامة التشغيلية للمرافق وتعزيز موثوقيتها وإنتاجيتها، والحدّ من الانبعاثات، وضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، فضلًا عن تحسين التدفقات النقدية التشغيلية من خلال رفع كفاءة العمليات.

قطاع الأسمدة الكيماوية

الاستراتيجية

يلتزم هذا القطاع بتشغيل جميع أصوله وفق أعلى معايير الأمان والكفاءة، مع الالتزام الصارم بالممارسات الصديقة للبيئة، لإنتاج أسمدة نيتروجينية عالية الجودة، وذلك بالاعتماد بشكل فعال على الموارد الهيدروكربونية ذو تكلفه تنافسية التي تتمتع بها دولة قطر. وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، اعتمدت شركة قطر للأسمدة، التابعة للمجموعة، استراتيجية قائمة على سبعة محاور: التميّز، والنمو، والتنوّع، والإتقان، والسلامة، والنزاهة، والعمل الجماعي.

وعلى صعيد الكفاءة التشغيلية، يسعى القطاع لإدارة وتشغيل مرافقه بأفضل توازن ممكن بين الأداء الأمثل للطاقة الإنتاجية (أي مستوى الإنتاج المطلوب من المنشآت) والموثوقية التشغيلية (أي قدرة المنشآت الفعلية على الإنتاج).

أما من ناحية الأداء المالي، فتطمح الشركة التابعة إلى تحقيق عوائد تنافسية عبر تعظيم كفاءة رأس المال والحفاظ على الانضباط المالي، بما يدعم النمو المستدام ويعزز قيمة المساهمين.

علاوة على ذلك، يلتزم القطاع بمواصلة تحسين وتعزيز استدامة العمليات، وضمان الالتزام الصارم بالقوانين والمعايير البيئية.

مستجدات الاقتصاد الكلي

بدأ سوق الأسمدة النيتروجينية يستعيد عافيته بعد الاضطرابات التي أحدثها التداعيات الروسية–الأوكرانية في عام 2022، والتي استمرت آثارها خلال عام 2023. وبحلول عام 2024، استقر الطلب العالمي وعادت الأسعار إلى مستويات أكثر قابلية للتنبؤ. ومع ذلك، ظلت الصناعة تواجه تحديات ملحوظة، أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة — وخاصة الغاز الطبيعي، وهو عنصر أساسي في إنتاج الأسمدة النيتروجينية — إلى جانب توترات في سلاسل الإمداد الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية وقيود التصدير المفروضة من كبار المنتجين. ورغم هذه العقبات، دعم النمو المستقر الطلب الزراعي القوي، إلى جانب الدعم الحكومي في أسواق رئيسية كالهند والبرازيل.

[3] تم احتساب الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

وفي العام 2025، اكتسب السوق زخمًا أكبر، مع ارتفاع الطلب في القطاعات الزراعية والصناعية على حد سواء، وتحسّن ظروف الإمداد في الاقتصادات المنتجة الرئيسية. كما انخفضت تكاليف الطاقة في بعض المناطق، مما خفف من وطأة الضغوط الإنتاجية، رغم استمرار ارتفاع تكاليف بعض المواد الخام، ما أضاف تحديات جديدة. واستمرت القيود على التصدير من قبل كبار المنتجين، إلى جانب حظر بعض المصدرين، وبدء تطبيق آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي، مما بدأ في إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، تسارعت جهود الاستدامة، مع تبني أوسع للمواد منخفضة الكربون مثل الأمونيا واليوريا النانوية، وتطبيق التقييمات، مما يعكس تحولًا واضحًا نحو إنتاج أسمدة مسؤولة بيئيًا أكثر وتطبيقها بشكل فعّال.

وبوجه عام، شهدت أسعار الأسمدة بعض التقلب خلال عام 2025، حيث تراوحت أسعار اليوريا بين 375 و450 دولار أمريكي للطن المتري.

الاستعراض التشغيلي

على غرار السنوات السابقة، تمثلت الاستراتيجية الرئيسة للقطاع لعام 2025 في تعزيز موثوقية وتوافر المنشآت في جميع خطوط الإنتاج، بما يضمن تحسين الإنتاج مع الالتزام بأعلى معايير الصحة والسلامة.

- **الإنتاج:** شهد القطاع انخفاضًا طفيفًا في الإنتاج مقارنة بالعام الماضي، ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض طفيف في توافر المرافق وموثوقيتها.
- **أحجام المبيعات:** تماشيًا مع الانخفاض الطفيف في الإنتاج وظروف السوق المتشددة، سجّل حجم المبيعات انخفاضًا محدودًا مقارنة بالعام السابق.
- **التوافر والموثوقية:** بلغت نسبة التوافر والموثوقية في قطاع الأسمدة 96% و98% على التوالي. وعلى الرغم من أن توفر مرافق القطاع ظل دون تغيير مقارنة بالعام الماضي، فإن موثوقية المرافق شهدت تحسنًا نتيجة انخفاض عدد حالات التوقف غير المخطط لها خلال العام.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

حقق قطاع الأسمدة، المساهم الأكبر في إيرادات المجموعة وصافي أرباحها، مجموعة متميزة من النتائج المالية والتشغيلية في ظل بيئة اقتصادية كلية متقلبة نسبيًا، حيث سجل القطاع صافي دخل قدره 2.7 مليار ريال قطري، بزيادة 36% مقارنة بالعام الماضي. ومن جانب آخر، بلغ هامش ربح القطاع قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نسبة متميزة بلغت 46% خلال العام، مسجله تحسناً مقارنة بالعام الماضي.

وجاء هذا التحسّن في أداء القطاع نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية؛ إذ أدّى تصاعد الزخم في سوق الأسمدة إلى ارتفاع الطلب في القطاعات الزراعية والصناعية، في حين أوجدت القيود على التصدير والعقوبات الاقتصادية المفروضة على المنتجين الرئيسيين ضغوطًا على المعروض. وأسهمت هذه الديناميكيات في دعم ارتفاع أسعار الأسمدة النيتروجينية، لا سيما في النصف الثاني من عام 2025. ونتيجة لذلك، ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة 18%، لتصل إلى 8.6 مليار ريال قطري. كما ارتفعت تكاليف التشغيل بشكل طفيف، بما يتوافق مع هيكل تكاليف القطاع، الأمر الذي عادله بصورة جزئية المبادرات الجارية لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

وقد نجح القطاع في تحقيق تدفق نقدي تشغيلي قوي بلغ 2.3 مليار ريال قطري قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، الأمر الذي غطّى بصورة أكثر من كافية احتياجات تمويل الاستثمارات الرأسمالية المرتبطة بمشروع "قافكو 7"، وغيرها من الإضافات الروتينية المخصصة للأصول الثابتة.

الإنفاق الرأسمالي

تحمّل قطاع الأسمدة نفقات رأسمالية إجمالية بلغت 1.7 مليار ريال قطري خلال العام المالي 2025، شاملة الاستثمارات الجارية المرتبطة بخط إنتاج الأمونيا الزرقاء الجديد "قافكو 7" (الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ما يقارب 4.4 مليار ريال قطري)، إلى جانب النفقات الرأسمالية الأخرى المتعلقة بالتوقفات المخطط لها لأعمال الصيانة والإضافات الروتينية الأخرى المخصصة للأصول الثابتة.

أما فيما يخص النفقات الرأسمالية المتوقعة على مدى السنوات الخمس المقبلة (2026–2030)، فمن المتوقع أن يتحمل القطاع نحو 7.0 مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة، بما يشمل الإنفاق المتبقي على إنجاز مشروع "قافكو 7". ووفقًا للخطة التوجيهية للإنفاق الرأسمالي، سيتم استثمار مبلغ إضافي قدره نحو 0.7 مليار ريال قطري لاستكمال خط إنتاج الأمونيا الجديد. كما ستشمل النفقات الأخرى التوقفات المرتبطة بالصيانة، ومشاريع الاستثمار، ومبادرات الصحة والسلامة والبيئة، وبرامج الإنفاق الرأسمالي الأخرى.

مستجدات خط إنتاج الأمونيا الجديد (مشروع قافكو 7)

بحلول نهاية السنة المالية 2025، تكون شركة قطر للأسمدة (قافكو) قد استثمرت ما يعادل 3.7 مليار ريال قطري في إنجاز خط الإنتاج الجديد "قافكو 7". ومن المقرر دمج هذا الخط الجديد مع خطوط الإنتاج الحالية للشركة، ليصبح جاهزًا للعمل خلال النصف الأول من عام 2026. ويتمتّع خط الإنتاج الجديد بقدرة تصميمية تصل إلى 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا منخفضة الكربون، ما يجعله أكبر منشأة من نوعها على مستوى العالم. وسيتم تسويق الأمونيا المنتجة من خط "قافكو 7" من خلال شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة، كجزء من ترتيبات التسويق المعتمدة بمجرد اكتمال مرافق احتجاز وتخزين الكربون. وحتى استكمال هذه المرافق، سيتم بيع إنتاج الخط على شكل أمونيا تقليدية. وتخضع الكميات القابلة للبيع لكل من مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية للمنشأة ومتطلبات الاستهلاك الداخلي للمصانع الأخرى.

قطاع الحديد والصلب الاستراتيجية

أجرى قطاع الصلب سلسلة من المراجعات الاستراتيجية لتحديد موقعه في السوق استنادًا إلى نقاط قوته وضعفه، والفرص المتاحة له، والتهديدات التي تواجهه. وبناءً على هذه المراجعات، قامت شركة قطر ستيل التابعة للمجموعة بتغيير مسار استراتيجيها من التركيز على السوق المحلية—حيث كانت المنتجات تُباع في السوق المحلية بشكل رئيسي مع بعض المبيعات الدولية الانتقائية—إلى استراتيجية تقوم في جوهرها على تعزيز الإنتاج. وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق مزيج متنوع من المنتجات الوسيطة وذات القيمة المضافة، وهو ما قاد القطاع إلى إعادة تشغيل منشأة 1-DR التي كانت متوقفة عن الخدمة في السابق (بقدرة إنتاجية تبلغ 800 ألف طن من الحديد الخام المباشر، ليرجع إجمالي القدرة التشغيلية للحديد المختزل المباشر 2,300 ألف طن متري)، وإعادة تشغيل منشأة 4-EF (بطاقة إنتاجية 750 ألف طن من كتل الحديد، ليرجع إجمالي قدرة كتل الحديد 1,850 ألف طن).

وقد واجهت صناعة الصلب التقليدية خلال عام 2024 وأوائل 2025 عدة تحديات، في مقدمتها عدم استقرار الطلب، لا سيما في الصين وآسيا والشرق الأقصى، والفائض في الطاقة الإنتاجية، وتقلب الأسعار. ورغم ذلك، ظهرت فرص مهمة، لا سيما بالنسبة للمنتجات الوسيطة، مثل: الحديد المختزل المباشر والحديد المقولب على الساخن، وكتل الحديد.

ونظرًا لكون قطر ستيل شركة مشغلة تستخدم أفران القوس الكهربائي، الأكثر كفاءة مقارنة بأفران الصهر التقليدية من حيث الانبعاثات البيئية، وحفظ الطاقة، والصحة والسلامة، وانخفاض تكاليف التشغيل، فقد تمكنت من تحديد فرص جديدة في السوق، خصوصًا مع مشتري الصلب منخفض الكربون. ويواصل القطاع جهوده لتحسين مستوى مزيج المواد الخام، وهو ما ساهم في تحقيق عوائد أفضل وإنشاء قاعدة تكاليف تشغيل مواتية، لينتج عن ذلك هوامش تشغيل مستدامة. كما ساهمت إعادة التشغيل في خلق تكامل بين شركة قطر ستيل وشركاتها التابعة وشركاتها الزميلة من حيث توريد المواد الخام، وتسويق المنتجات، وضبط تكاليف التشغيل.

مستجدات الاقتصاد الكلي

واجهت صناعة الصلب الطويل في عام 2025 تحديات جسيمة ناجمة عن مجموعة من العوامل المتشابكة؛ فقد تمّ خفض توقعات النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي نتيجة التأثير السلبي للتحديات التي تشهدها التجارة الدولية، مما أضعف التجارة العالمية والطلب على السلع الأولية. وأسهمت هذه التحديات في ارتفاع أسعار السلع، مما قلل القوة الشرائية وعمّق ضعف الاستهلاك. وبما أن النشاط الاستثماري ظل محدودًا تماشيًا مع انخفاض الاستهلاك، فقد زادت الضغوط على الصناعة بشكل إضافي.

على الصعيد العالمي، استمرت الصين، أكبر مستهلك للصلب في العالم، في مواجهة صعوبات متواصلة نتيجة ضعف قطاع العقارات، وعدم اليقين الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الائتمان، ما أدى إلى تراجع مشاريع البناء والاستثمارات العقارية طوال عام 2025. أما فيما يخص المعروض، فاستمرّ فائض الطاقة الإنتاجية الهيكلي، مضاعفًا بتحديات نقص الخردة، وارتفاع تكاليف الكربون، وتسويق التقنيات منخفضة الكربون.

ومن ناحية إيجابية، ساهمت بعض التعديلات الانتقائية في السياسات النقدية في دعم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما وفّر بعض التخفيف على الطلب على الصلب، إلا أن تراجع الطلب ووجود فائض المعروض ظل يحدّ من ربحية المنتجين العالميين.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تحسنت الظروف الاقتصادية الكلية مقارنة بالعام السابق، بدعم من تعافي إنتاج النفط وارتفاع الاستقرار الإقليمي. وتسرّع النمو بدفع من زيادة الإنتاج النفطي، والمشاريع الضخمة للبنية التحتية، ومبادرات التنويع الاقتصادي. وقد عززت هذه المشاريع واسعة النطاق الطلب على الصلب الطويل في المنطقة بشكل ملحوظ.

الاستعراض التشغيلي

تركزت استراتيجية قطاع الحديد والصلب في عام 2025 على زيادة الطاقة الإنتاجية في المنشآت القائمة، مع الالتزام بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة. ولتحقيق هذه الغاية، قامت شركة قطر ستيل التابعة للمجموعة بإعادة تشغيل فرن القوس الكهربائي (EF-4) الذي كان متوقفًا عن الخدمة سابقًا في أوائل الربع الأول من 2025، كما استكملت التشغيل الكامل لوحدة الحديد المختزل المباشر (DR-1)، التي أعيد تشغيلها في الربع الرابع من 2024. وزادت إنتاجية منشأة (EF-4) تدريجيًا حتى وصلت إلى كامل طاقتها الإنتاجية في وقت لاحق من العام. وجاءت عمليات إعادة التشغيل استجابةً للطلب المتزايد على الصلب منخفض الكربون، ولتلبية الاحتياجات الإضافية للمنتجات الوسيطة في الأسواق الإقليمية، فضلًا عن تعزيز التكامل بين شركة قطر ستيل في قطر وشركاتها التابعة والشقيقة.

- **الإنتاج:** شهد إنتاج القطاع زيادة ملحوظة بنسبة 26% مقارنة بالعام الماضي، ويُعزى ذلك أساسًا إلى إعادة تشغيل فرن القوس الكهربائي (EF-4) في الربع الأول من عام 2025، والتشغيل الكامل لوحدة (DR-1) التي أعيد تشغيلها في الربع الرابع من 2024، رغم بعض التوقفات المخطَّط لها لأسباب فنية ولإدارة الطلب المحلي المحدود.

- **حجم المبيعات:** تماشيًا مع زيادة الإنتاج، ارتفعت أحجام المبيعات بشكل كبير بنسبة 42% مقارنة بالعام الماضي. وفي ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد الكلي، والتي تشمل الطلب المحدود وفائض المعروض وارتفاع تكاليف التمويل نسبيًا، تمكنت شركة قطر ستيل من زيادة مبيعاتها من خلال تحديد أسواق ومناطق جديدة، ما أسهم في خلق حالة من التكامل الإضافي مع الشركات التابعة والشقيقة. كما نجح القطاع في تحديد أسواق مستهدفة جديدة يتركز فيها الاهتمام على الصلب منخفض الكربون.

- **التوافر والموثوقية:** تحسنت نسب توافر المنشآت نتيجة إعادة تشغيل الفرن (EF-4) خلال الربع الأول من 2025، وزيادة حجم عمليات وحدة (DR-1) خلال العام التي تم إعادة تشغيلها خلال أخر ربع من العام الماضي، مع ثبات معدل الموثوقية نتيجة عمليات الإغلاق المخطَّط لها في بعض المنشآت.

- **مستجدات الصحة والسلامة والبيئة:** بصفتها واحدة من الشركات الرائدة إقليميًا في صناعة الصلب الطويل، حققت شركة قطر ستيل عامًا استثنائيًا على صعيد الصحة والسلامة والبيئة، إذ لم تُسجل أي حالات وفاة، فيما كان معدل الإصابات المسجلة أقل بكثير من المتوسط العالمي في صناعة الصلب. علاوة على ذلك، وصل القطاع خلال عام 2025 إلى إنجاز بالغ بتحقيق 4.8 مليون ساعة عمل خالية من الإصابات المهدرة للوقت حتى مايو 2025. وبخصوص البيئة، يعمل القطاع على تنفيذ العديد من المشاريع المخطط لها، أبرزها مشروع إعادة تدوير مياه العمليات الصناعية التي يتم تصريفها في البحر. جدير بالذكر أن محطة معالجة المياه العادمة تعمل بشكل كامل ضمن نظام "خفض تصريف السوائل لقرابة الصفر"، بما يتماشى مع استراتيجية شركة قطر ستيل الرامية إلى تقليل استهلاك المياه العذبة، وتعظيم إعادة تدوير المياه، وضمان امتثال جميع المخلفات لمعايير بيئية صارمة. وتنسجم هذه المبادرات مع أهداف دولة قطر الوطنية في الحفاظ على المياه ومع الأطر الدولية للاستدامة. علاوة على ما سبق، حقق القطاع إنجازًا مهمًا آخر من خلال إعادة تدوير أكثر من 3 ملايين طن من خبث فرن القوس الكهربائي، تمهيدًا لاستخدامها في مشاريع البناء.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

نظرًا للتغيرات في التركيز الاستراتيجي وتطور ظروف السوق، انتقل قطاع الصلب من التركيز على السوق المحلية إلى استراتيجية تعظيم الإنتاج، والتي أسهمت في تعزيز أداء القطاع من عدة أوجه، أبرزها تحقيق وفورات الحجم، وخفض تكاليف الوحدات، وتوسيع قاعدة الوصول إلى الأسواق، إلى جانب توسيع محفظة المنتجات الصديقة للبيئة. وبفضل هذه الاستراتيجية، تمكن القطاع من تسجيل أداء مالي مستقر ولافت خلال العام، حيث بلغت إيرادات القطاع 5.1 مليار ريال قطري، فيما ارتفع صافي الربح للعام إلى 713 مليون ريال قطر، مقارنة بالعام الماضي.

كما سجل القطاع زيادة ملحوظة في الإيرادات خلال عام 2025 بنسبة 29% مقارنة بعام 2024، ويعود ذلك أساسًا إلى ارتفاع أحجام المبيعات، رغم انخفاض متوسط أسعار البيع بنسبة 9% نتيجة عدة عوامل معاكسة في الاقتصاد الكلي واجهت صناعة الحديد والصلب، وعلى رأسها ركود الطلب وفائض المعروض.

وتماشيًا مع تحسن الإيرادات والدخل غير التشغيلي المكتسب لمرة واحدة (المتعلق بعكس انخفاض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات)، ارتفع صافي الربح للعام ليصل إلى 713 مليون ريال قطري، مسجّلًا تحسنًا بنسبة 26% مقارنة بالعام الماضي. كما تأثّر التغير السنوي أيضًا بدخل استثنائي غير تشغيلي قدره 143 مليون ريال قطري، ناتج عن عكس ضمان مالي لشركة زميلة تم تسجيله خلال العام السابق. وعند استبعاد البنود الاستثنائية لإجراء مقارنة متماثلة للعامين، كان صافي الربح سيبلغ 491 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 68 مليون ريال قطري، أي ما يعادل زيادة 16% مقارنة بالعام الماضي. أما الربح التشغيلي فقد تحسّن بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الإيرادات وتحسّن الهامش التشغيلي. وجاء تحسن الإيرادات مدفوعًا بزيادة أحجام المبيعات، رغم الضغوط على متوسط أسعار البيع نتيجة التحديات التي واجهها الاقتصاد الكلي. واستمرت هوامش التشغيل في تقديم أداء متميز، محققة مستويات قوية مقارنة بالعام السابق.

علاوة على ذلك، استفاد الأداء المالي للقطاع بشكل جزئي من دخل غير تشغيلي آخر، يشمل عكس انخفاض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات. فقد سجل القطاع حوالي 222 مليون ريال قطري كعكس انخفاض قيمة يتعلق بعدة منشآت كانت موقوفة سابقًا وأعيد تشغيلها في الربع الرابع من العام الماضي وبداية هذا العام. وقد تمّ تسجيل مخصص انخفاض القيمة لهذه المنشآت عند إيقاف تشغيلها. وقبل إجراء عكس انخفاض القيمة، قام القطاع بمراجعة شاملة لظروف السوق، والعمليات التشغيلية، والتدفقات النقدية المتوقعة لهذه المنشآت المعاد تشغيلها، للتأكد من مدى جدوى وملاءمة هذا الإجراء.

ولد القطاع تدفقات نقدية تشغيلية قوية بلغت 420 مليون ريال قطري، مدفوعة أساسًا بالأرباح قبل احتساب الفوائد، والضرائب، والإهلاك والاستهلاك. كما أنفق القطاع مبلغًا قدره 112 مليون ريال قطري على النفقات الرأسمالية الروتينية خلال العام.

الإنفاق الرأسمالي

ارتبط الإنفاق الرأسمالي بشكل رئيسي بإضافات اعتيادية في الممتلكات والمصانع والمعدات. وخلال السنوات الخمس المقبلة (2026–2030)، يُتوقع أن يتحمّل القطاع إنفاقًا رأسماليًا بنحو 0.8 مليار ريال قطري لتنفيذ عدد من المشاريع المختلفة، بما في ذلك استبدال الأصول، وتحسينات الصحة والسلامة والبيئة، وتعزيز موثوقية التشغيل.

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 19 أبريل من عام 2003. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال شركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مختلفة، هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في صناعات قطر، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة والشركات التابعة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

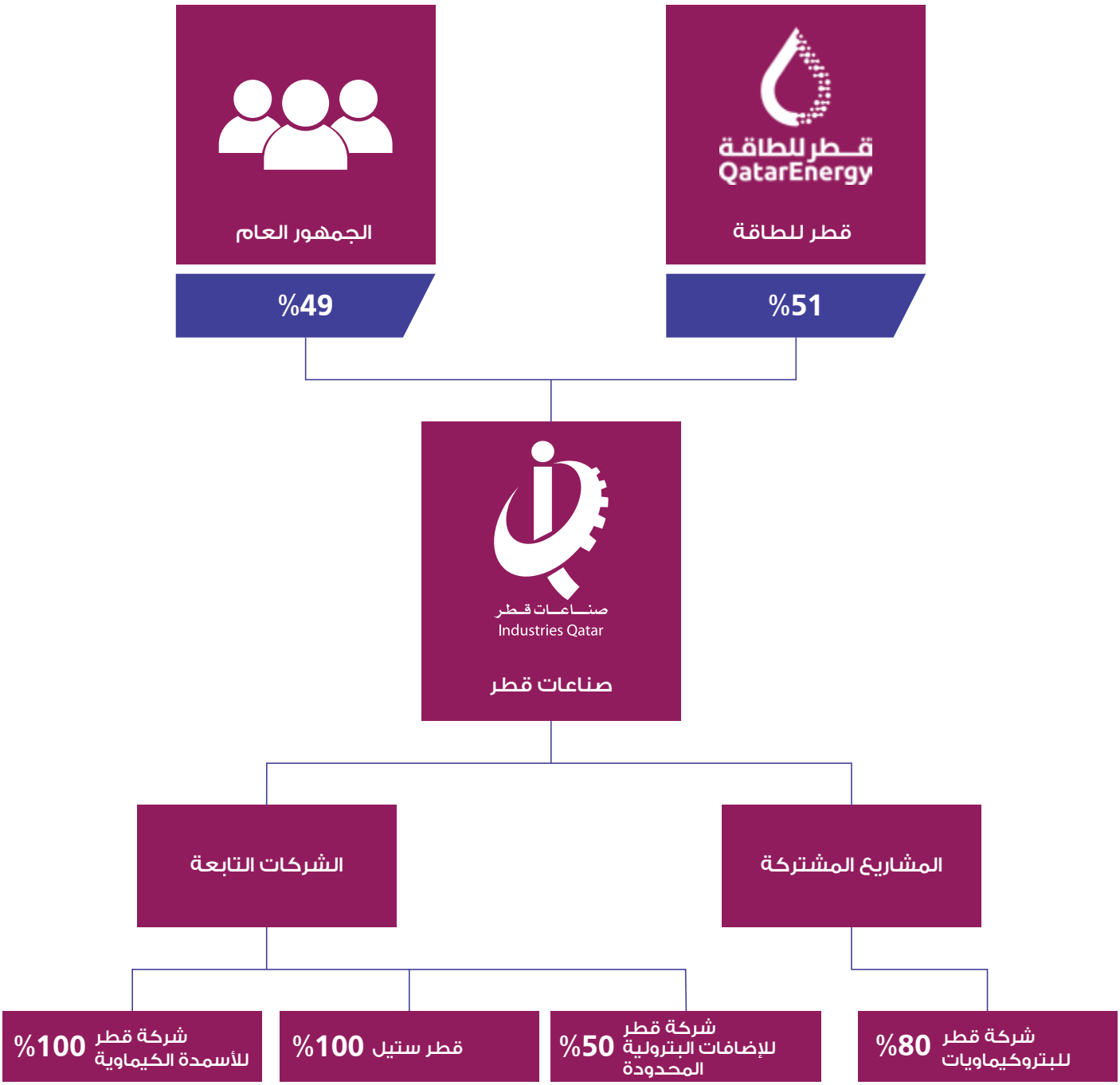

أداء صناعات قطر لعام 2025

الإنتاج (مليون طن متري)

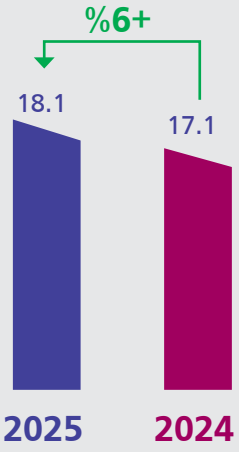

أحجام المبيعات (مليون طن متري)

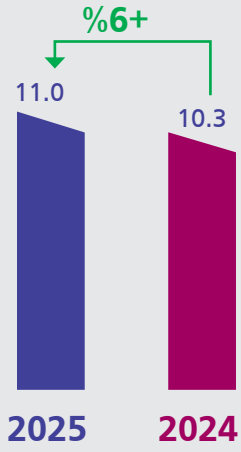

الإيرادات (مليار ريال قطري)

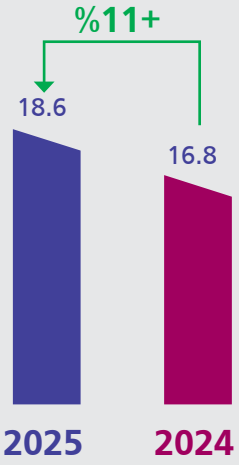

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

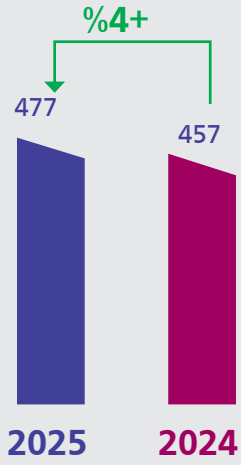

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

العائد على السهم
(ريال قطري)
-8%
0.71
0.77
2025
2024

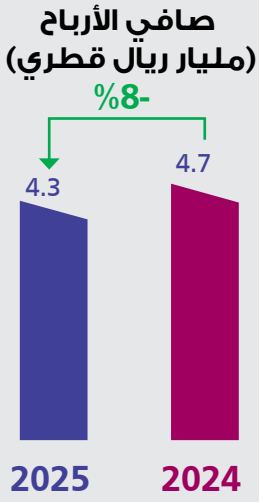
صافي الأرباح
(مليار ريال قطري)
-8%
4.3
4.7
2025
2024

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (%)

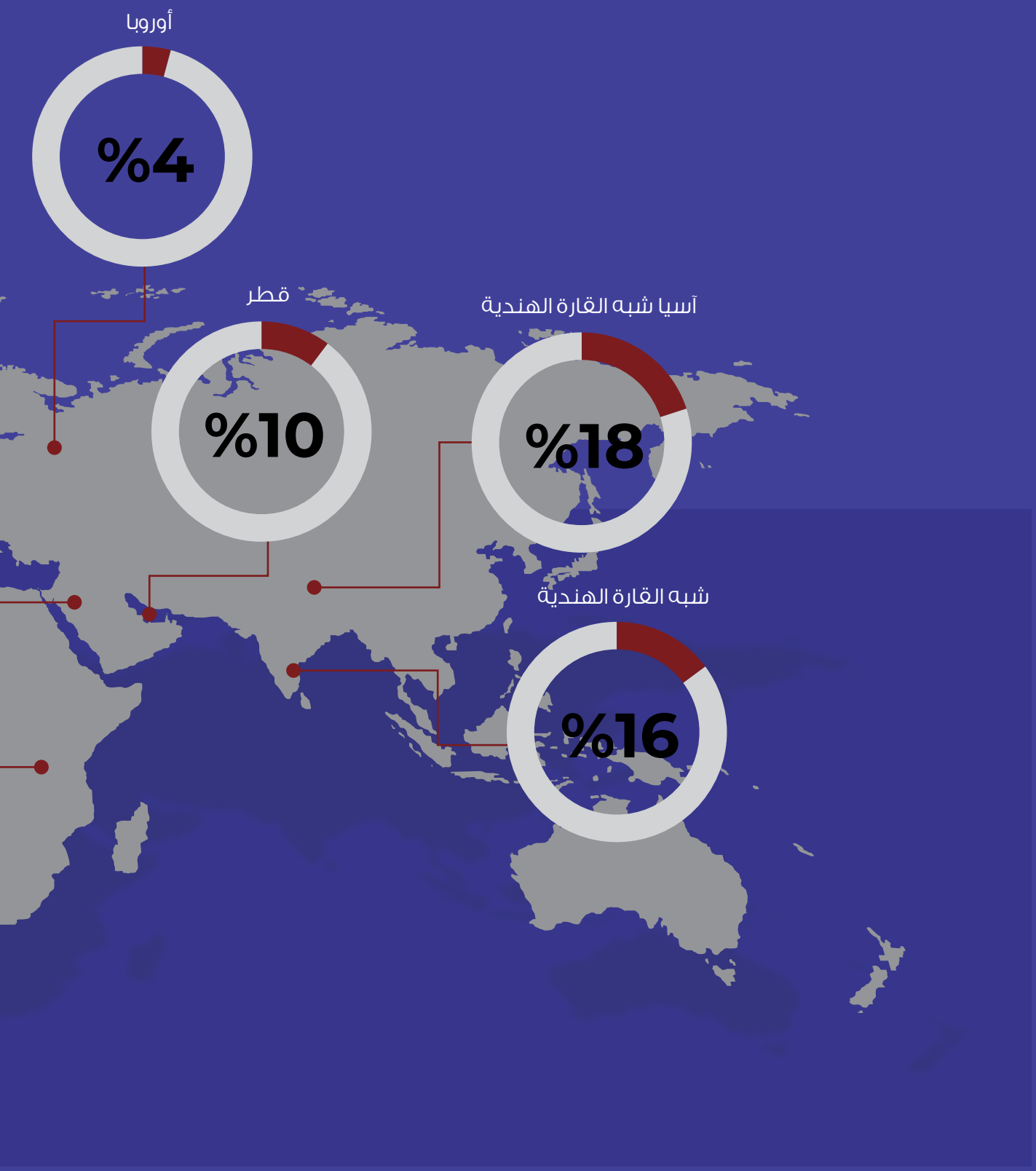

أمريكا الشمالية
%11
الشرق الأوسط
%25
أمريكا الجنوبية
%10
أفريقيا
%6

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات أعمال مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع البتروكيماويات مشروع مشترك وشركة تابعة: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام 1974. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 80% وشركة توتال انرجيز للبتروكيماويات (فرنسا) 20%. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، هما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للفينيل المحدودة، ولها مشروع مشترك هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

وتعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الإيثيلين*	920
البولي إيثيلين المنخفض الكثافة	600
البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة	280
ثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل	166
الصودا الكاوية	98

*تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

وتأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام 1991. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 50% وقد تم الاستحواذ على نسبة الـ 50% المتبقية من أسهم كفاك، والتي كانت مملوكة سابقًا لمساهمين آخرين، من قبل طرف ذي علاقة، وذلك بتاريخ اقتصادي نافذ في 10 يونيو 2024. وتعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير. فيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الميثانول	500
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	305

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

المنتجات الرئيسية

الإيثيلين

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية. وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للفينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

الميثانول

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

الصودا الكاوية

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات والألومينا.

ثاني كلوريد الإيثيلين

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الفينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الفينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

مونومر كلوريد الفينيل

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الفينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي فينيل كلوريد – وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على 80% من الطلب العالمي على مادة البولي فينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المُعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل والنوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

الكبريت
يتم الحصول على كبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

الجازولين الحراري
الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها إحدى الشركات المحلية كلقيم.

الغاز البترولي المسال الممزوج C3 / C4
يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام 2025

الإنتاج (ألف طن متري)

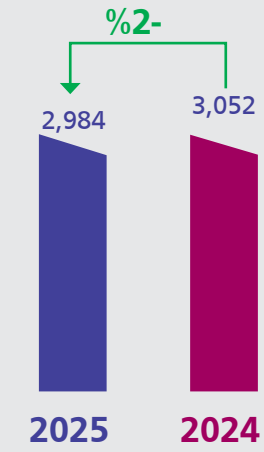

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

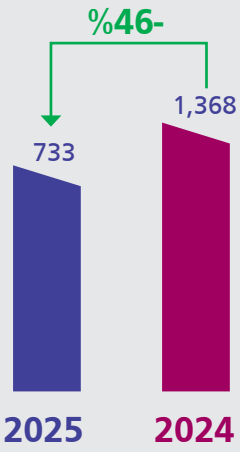

الإيرادات (مليار ريال قطري)

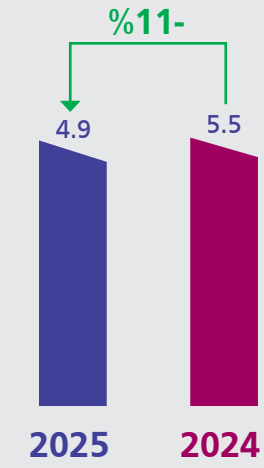

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

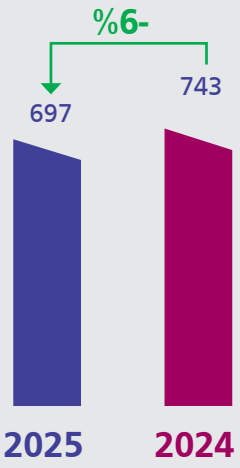

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

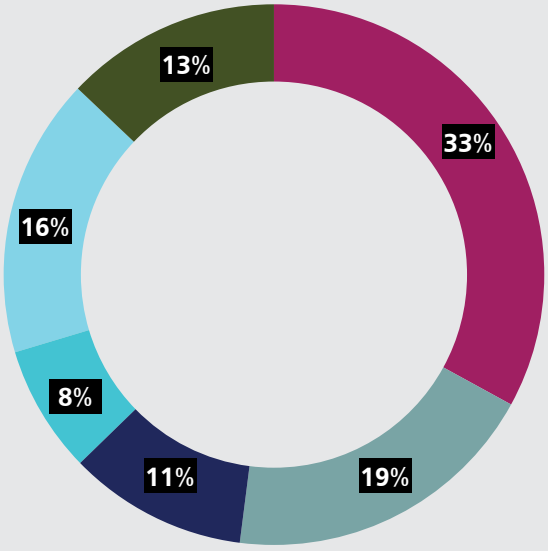

إيرادات القطاع لعام 2025 (%)

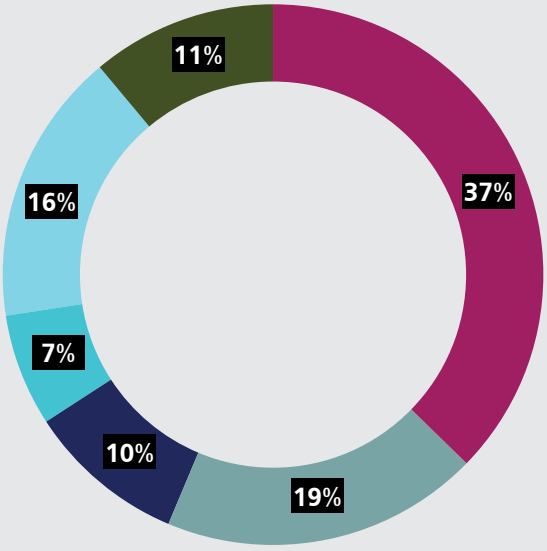

آسيا شبه القارة الهندية
شبه القارة الهندية
أوروبا
أفريقيا
الشرق الأوسط
قطر
الأمريكتين

قطاع الأسمدة الكيماوية

يضم قطاع الأسمدة الكيماوية شركة تابعة واحدة مملوكة بالكامل، ألا وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

وتخضع حالياً ملكية قافكو بالكامل إلى صناعات قطر. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

وتعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا	3,840
اليوريا	5,957
الميلامين	60
مكثف اليوريا فورمالدهايد	65

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الأمونيا

يتم استخدام جزء كبير من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

اليوريا

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-85)

UFC-85 هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويُستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC-85 في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

الميلامين

يُستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق المضغوطة ضغطاً عالياً والتي تستخدم في العديد من الأنشطة الإنشائية. ويُستخدم الميلامين أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

الإنتاج (مليون طن متري)

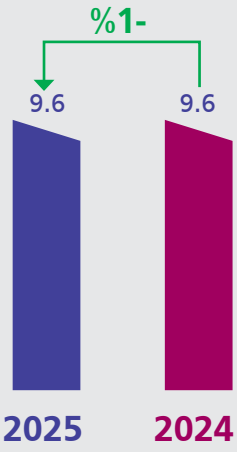

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

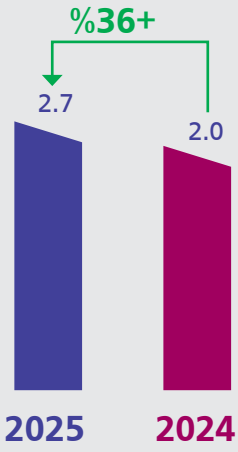

الإيرادات (مليار ريال قطري)

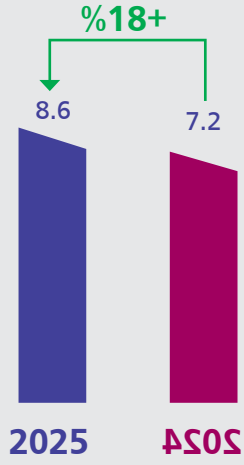

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

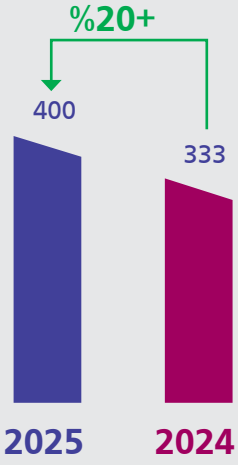

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

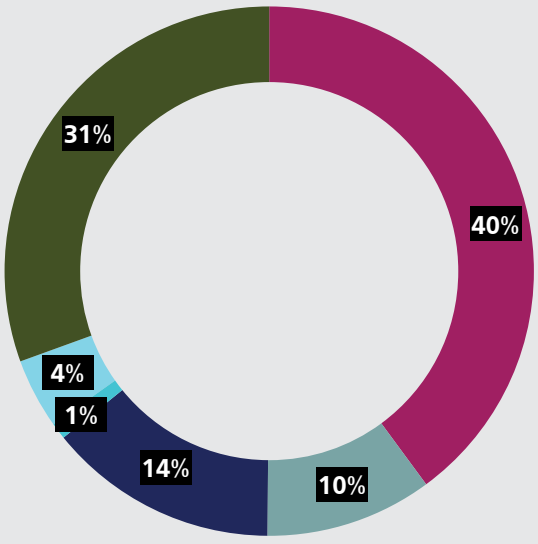

إيرادات القطاع لعام 2025 (%)

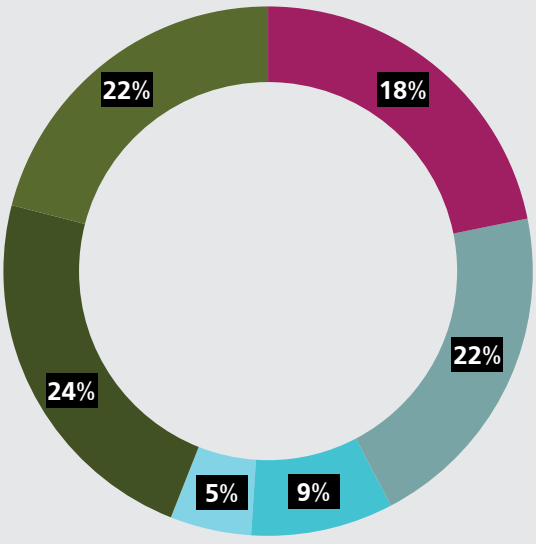

آسيا شبه القارة الهندية
شبه القارة الهندية
أوروبا
أفريقيا
الشرق الأوسط
أميركا الشمالية
أميركا الجنوبية

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام 1974. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها ثلاثة شركات تابعة:

1. شركة قطر ستيل دبي – المنطقة الحرة
2. شركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية
3. شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح

هذا بالإضافة إلى ثلاث شركات زميلة، هي:

1. فولاذ القابضة
2. شركة قطر لتغليف المعادن
3. شركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن	2,300
كتل الحديد	1,850
حديد التسليح	1,700
اللفائف	240

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يُستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخلياً لإنتاج منتجات وسيطة، ويتم بيع الفائض.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض، إن وجد، إلى بلدان خليجية وغير خليجية (غالباً بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يُستعمل حديد التسليح المُدرفل على الساخن على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات.

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح ولفائف القضبان السلكية على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، وتستخدم أيضاً في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف القضبان السلكية أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

الإنتاج (مليون طن متري)

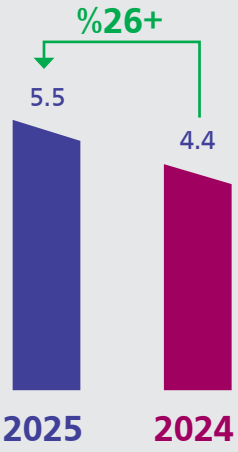

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

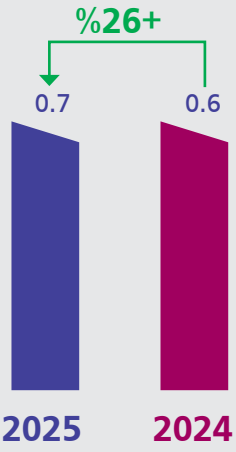

الإيرادات (مليار ريال قطري)

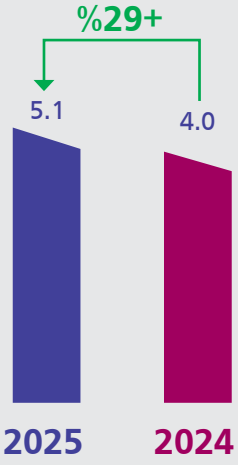

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

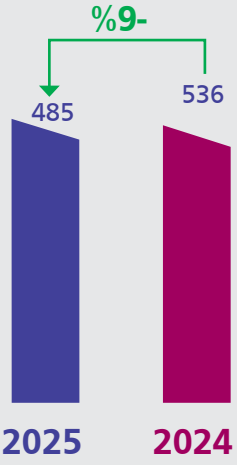

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

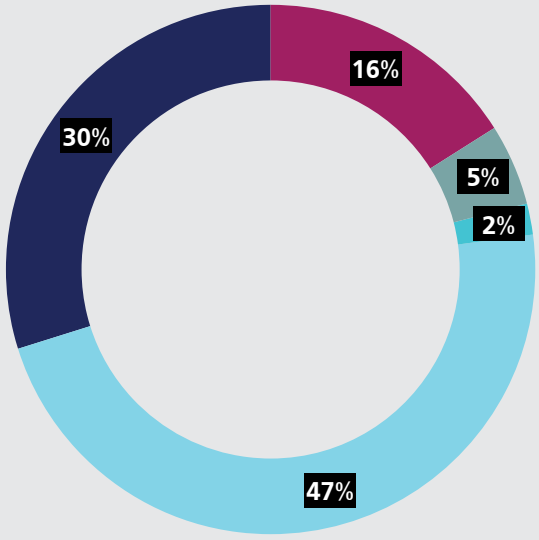

إيرادات القطاع لعام 2025 (%)

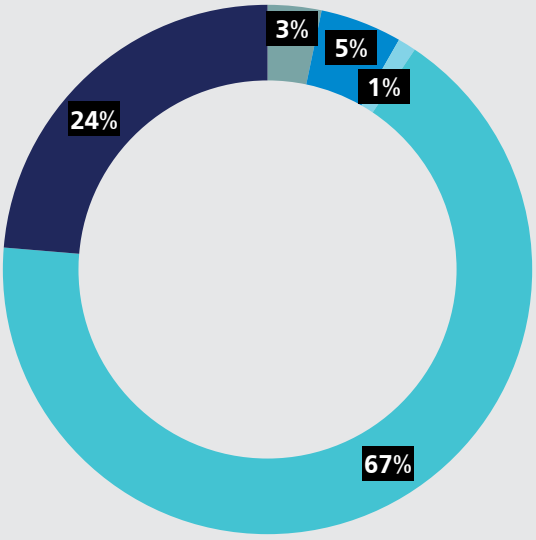

آسيا
شبه القارة الهندية
أوروبا
أفريقيا
الشرق الأوسط
قطر

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في صناعات قطر ش.م.ع.ق

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا بـ"المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025 والبيانات الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى، كما هو وارد بالصفحات من 7 إلى 67.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة).

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) كما تنطبق على عمليات تدقيق البيانات المالية للكيانات ذات الأهمية العامة، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للشركة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر أكثر أهمية، حسب حكمنا المهني، في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مجملها وعند تكوين رأينا حولها ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

1. الاعتراف بالإيراد

راجع الإيضاحين 9 و 24 حول البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا
اعترفت المجموعة بإيراد بمبلغ 15,978 مليون ريال قطري خلال السنة. كما هو مفصح عنه بالإيضاح رقم 9 فإن حصة المجموعة من أرباح مشروعها المشترك تبلغ 675 مليون ريال قطري تمثل نسبة 16% من حصة المجموعة في الربح للسنة بينما إجمالي الإيراد للسنة والذي تم جنيه من المشروع المشترك قد بلغ 3,420 مليون ريال قطري. وحيث أن الإيراد يعتبر مؤشرا اقتصاديا رئيسيا للمجموعة مهم للبيانات المالية الموحدة وبعد وضع اعتبار للزمن الكبير والموارد المطلوبة لتدقيق حسابات الإيراد ومخاطر التحريف المتأصلة فقد اعتبرنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: – تقييم مدى ملاءمة اختيار السياسات المحاسبية استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ وفهمنا للأعمال والممارسة ذات الصلة في هذا المجال؛ – تقييم تصميم، وتنفيذ ومدى الفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية ذات الصلة بالاعتراف بالإيراد؛ – فحص الاتفاقيات مع العملاء على أساس العينة لتقييم أنه يتم الاعتراف بالإيراد وفقا لأحكام الاتفاقيات ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 15؛ – إجراء اختبار لتفاصيل عينة معاملات الإيراد عن طريق فحص الفواتير المعنية وكشوف التسليم وإقرارات العملاء والمستندات المؤيدة الأخرى. – المقارنة، على أساس العينة، لمعاملات الإيراد المسجلة قبل وبعد فترة التقرير مع المستندات المؤيدة الأساسية لتقييم ما إذا كانت الإيرادات ذات الصلة مسجلة في الفترة المحاسبية الصحيحة؛ و – تقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية بما في ذلك الإفصاح عن الافتراضات والأحكام الرئيسية.

2. قياس مخصص التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع

راجع الإيضاحين 7 و 2/19 حول البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا
خلال السنة، قامت المجموعة بتسجيل مخصص لالتزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع بمبلغ 1,136 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025، وهو ما يمثل 25% من إجمالي مطلوبات المجموعة. يتم تسجيل مخصص لالتزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع بالقيمة الحالية للتكاليف المقدرة لأنشطة إيقاف التشغيل واستعادة الموقع. ويُعد قياس مخصص التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع بطبيعته قائمًا على الأحكام التقديرية، ويتطلب من إدارة المجموعة وخبرائها ممارسة أحكام وتقديرات هامة تتعلق بتوقيت أنشطة إيقاف التشغيل، ونهج المجموعة المتوقع لتنفيذ أنشطة التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع، ومستويات الأسعار، ومعدلات التضخم والخصم، والتكنولوجيا واللوائح. تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى زيادة درجة التعقيد في تقدير مخصص التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة. وبناءً عليه، تم اعتبار هذا الأمر على أنه أمر تدقيق رئيسي نظرًا لأهميته النسبية وطبيعته القائمة على الأحكام التقديرية عند تقدير التكاليف المستقبلية وتوقيتها.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية ذات الصلة بعملية تقدير التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع؛ تقييم مدى ملاءمة: • توقيت الاعتراف بمخصص التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع بما يتماشى مع المستندات الداعمة الأساسية ذات الصلة؛ • التوقيت المتوقع لأنشطة إيقاف التشغيل استنادًا إلى المراسلات والاتفاقيات ذات الصلة مع المؤجر. تقييم: • كفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة؛ • مدى ملاءمة الأساليب والافتراضات التي طبقها خبير الإدارة؛ • ملاءمة وموثوقية البيانات المستخدمة من قبل خبير الإدارة في تقدير المخصص. إشراك خبراء التقييم لدينا للمساعدة في تقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم ومعدلات التضخم المستخدمة من قبل المجموعة، بما في ذلك مقارنة هذه المدخلات مع بيانات مستمدة من مصادر خارجية، بالإضافة إلى تقييماتنا الخاصة استنادًا إلى معرفتنا بالمجموعة وبالقطاع؛ إعادة احتساب مخصص التزام إيقاف التشغيل واستعادة الموقع للتحقق من دقته؛ و تقييم مدى كفاءة إفصاحات البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات عن الافتراضات الرئيسية والأحكام والحساسيات.

معلومات أخرى

ان مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا، قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، على تقرير مجلس الإدارة، والذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، ويتوقع أن تتاح لنا الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي عقب ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد عليها كجزء من تكليفنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة. قمنا بتنفيذ ارتباطات تأكيد بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وبشأن امتثال الشركة لأحكام دليل حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والتي تُعد جزءًا من المعلومات الأخرى، وقد قدمنا نتائج ممارس منفصلة على التأكيد والتي سيتم إدراجها ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا كان من الواضح أنه يشوبها أخطاء جوهرية.

لو قمنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا استنتجنا أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، و في حال كانت الإفصاحات غير كافية، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الافصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط والقيام بتدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة أعمال التدقيق التي تم إجراؤها لتدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من بين الأمور التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بها، فإننا نحدد الأمور التي تعتبر أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور تدقيق رئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن أمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة جدا، عدم إيراد أمر ما في تقريرنا نظرا للآثار السلبية التي قد تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لعام 2021 (" قانون الشركات التجارية القطري المعدل")، فإننا نفيد أيضًا بما يلي:

1) لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق.

2) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

3) اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها.

4) علاوة على ذلك، تم إجراء الجرد المادي لمخزون المجموعة في قطر وفقًا للمبادئ المعمول بها؛

5) لسنا على علم بوقوع أي انتهاكات للأحكام السارية لقانون الشركات التجاري القطري المعدل أو شروط النظام الأساسي للشركة خلال السنة والتي قد يكون لها أثر جوهري على المركز المالي الموحد أو الأداء المالي الموحد للشركة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

11 فبراير 2026
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق خارجي رقم 120153

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً لنصوص نظام حوكمة الشركات المدرجة ("النظام الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كُلّفنا مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة (" تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في 31 ديسمبر 2025 ("بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ").

مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس إدارة الشركة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

تمت مشاركة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع كي بي إم جي بتاريخ 11 فبراير 2026 ("بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية "). يتضمن تقرير حوكمة الشركات السنوي وبيان تقارير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الضوابط على مستوى الشركة وإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية.
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه قصور ضوابط الرقابة؛

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية – إطار العمل المتكامل (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على واختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منع واكتشاف حالات الغش وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا على فحص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 ("المعدل")، مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروضٌ بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من المؤسسة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمنًا السياسات أو الإجراءات بخصوص الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها الشركة ومدى ملاءمة المعايير التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء ظروف المهمة، وتقييم العرض العام لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، وما إذا كانت الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب وهي تعمل بصورة فعالة كما في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة على بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ولكنها لا تقتصر على، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المنفصلة للشركة؛
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والمراقبة، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة من تقنية المعلومات والضوابط حسبما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛

- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها؛
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة (ولكنها لا تتضمن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المعقول عليه)، والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. استنتاجنا على بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يمتد للمعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافا جوهريا عن بيان الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو عن المعرفة التي حصلنا عليها في المهمة، أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنه قد تم تحريفها تحريفا جوهريا.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، في حالة توصلنا إلى أن هناك خطأً جوهريا عليها، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر لأولئك المكلفون بالضوابط.

خصائص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بصورة غير سليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في 31 ديسمبر 2025 التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في البيئة الخاصة به.

المعايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي إطار عمل لجنة المنظمات الراعية والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة.

النتيجة

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس الامور المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025، تم تصميم وتنفيذ وتشغيل الضوابط بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، معروض بشكل عادل.

التأكيد على أمور

نلفت الانتباه إلى حقيقة ان بيان الشركة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتعلق فقط بالشركة على أساس منفصل، ولا يتعلق بالشركة وشركاتها التابعة وشركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة ككل، بناءً على الاستثناءات التي قدمتها هيئة قطر للأسواق المالية. استنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 بالنظام. بالتالي يجب ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

11 فبراير 2026
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق خارجي رقم 120153

تقرير التأكيد المحدود المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

تقرير حول مدى امتثال الشركة بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا لقواعد حوكمة الشركات الصادر بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 المطبق بموجب المادة 2 من القرار رقم (5) لسنة 2025 الصادر من مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("النظام")، كلّفنا مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود حول تقييم مجلس إدارة الشركة لما إذا كان (أ) لدى الشركة عملية قائمة للإمتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة (ب) ما إذا كانت الشركة ممتثلة لمواد النظام كما في 31 ديسمبر 2025 ويشار إليها مجتمعة بـ "بيان حوكمة الشركة".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن:

- إعداد بيان حوكمة الشركة وعرضه بصورة عادلة وفقا لبيان حوكمة الشركة وفقا للمعايير. سيتم إدراج بيان حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركة الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.
- منع واكتشاف الغش وتحديده والتأكد من أن لدى الشركة عملية جاهزة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال بنصوص النظام.
- التأكد من ان الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة الشركة مدربون بشكل مناسب وأن الأنظمة يتم تحديثها بصورة صحيحة وأن أي تغييرات في التقارير تضم كافة وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص بيان حوكمة الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد محدود مستقل استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب ذلك المعيار قيامنا بالتخطيط لإجراءاتنا وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة الشركة معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقا للمعايير.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمنًا السياسات أو الإجراءات بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لطريقة امتثال الشركة ببنود نظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن ينشأ عنها عدم امتثال جوهري.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لطريقة الشركة للامتثال بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة ولمدى امتثالها لمتطلبات بنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد بيان حوكمة الشركات بغرض تصميم إجراءات تأكيد محدود مناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن نتيجة بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركة.

وتضمنت مهمتنا أيضا تقييما لمدى ملاءمة عملية امتثال الشركة لنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركة في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركة.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في نطاقها عن مهمة التأكيد المعقول. بناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تنطوي على تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات النظام.

الإجراءات المؤداة على بيان حوكمة الشركة تتضمن، ولكنها لا تقتصر، على ما يلي:

- فحص التقييم الذي أكمله مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة طريقة مطبقة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وما إذا كانت ممتثلة لبنود النظام؛
- فحص الادلة المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من امتثال الشركة لبنود النظام؛
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من امتثال الشركة للنظام متضمنة مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وغيرها.

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بأداء أي إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان حوكمة الشركة ولا السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان حوكمة الشركة منها.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة (ولكنها لا تتضمن بيان حوكمة الشركة أو تقرير تأكيدنا المحدود عليه) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. لا تمتد النتيجة التي توصلنا إليها حول بيان حوكمة الشركة لتشمل المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا على التقرير حول بيان حوكمة الشركة، مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، علينا دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بصورة جوهرية مع بيان حوكمة الشركة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المهمة أو يبدو عليها أنها محرفة بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، لو استنتجنا أن هناك تحريفا جوهريا ، نحن ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة.

خصائص بيان حوكمة الشركة والقيود عليه

العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على تطبيق الموظفين للإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بصورة فعالة وفي بعض الحالات لا يحتفظون بسجل لمسار التدقيق. كما ينبغي الملاحظة أيضا أن تصميم إجراءات الامتثال يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية إلى المزيد من القيود المتأصلة عن المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعدة لضمان الالتزام بالنظام الأساسي للشركة ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والالتزام بنصوص النظام والطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في ضوابط الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، متضمنة احتمال التواطؤ أو التخطي غير السليم من جانب الإدارة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد بيان حوكمة الشركة لتلبية الاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في البيئة الخاصة به.

المعايير

تشتمل المعايير لهذه المهمة على طريقة الشركة للامتثال للنظام الأساسي للشركة وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، والامتثال ببنود النظام.

الاستنتاج

تشكل النتيجة التي توصلنا إليه على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

إننا نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناءً على الإجراءات التي قمنا بأدائها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2025 لم يتم عرضه بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقا للمعايير المذكورة أعلاه.

التأكيد على أمور

نلفت الانتباه إلى الأمور المدرجة في بيان حوكمة الشركة من مجلس الإدارة:

الرقم	القسم الذي تم إدراج الأمر فيه في بيان حوكمة الشركة	وصف الأمر
1	القسم 2: نطاق التطبيق	نظام ضوابط حوكمة الشركة للشركات المدرجة الصادر عن الهيئة العامة للأسواق المالية وفقا للقرار رقم 5 لسنة 2025 يمنح الشركات المدرجة فترة سماح بمدة سنة واحدة لتحقيق الامتثال بنصوصه. بناء عليه، تم الإعلان عن تقييم مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025 واستنتاجنا عليه استنادا إلى النظام السابق.
2	القسم 4/3: رئيس مجلس الإدارة	يعمل رئيس مجلس إدارة الشركة كعضو منتدب للشركة، وهو ما يتنافى مع اشتراط المادة 7 من النظام. صناعات قطر هي شركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في صناعات متميزة كما أن أنشطتها ليست ذات طبيعة تنفيذية، بالتالي، انتفت أسباب الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
3	القسم 1/9/3: لجنة التدقيق	تشكيل لجنة التدقيق لا يتضمن أعضاء مستقلين، حسبما هو مطلوب بالمادة 18 من النظام، حيث أنهم أعضاء مجلس إدارة تم تعيينهم من جانب المساهم الخاص والذي يمثل الأغلبية (يمتلك 51% من الأسهم) حسب النظام الأساسي للشركة.
4	القسم 2/9/3: لجنة المكافآت	ليس لدى الشركة لجنة / طريقة للترشيح كما هو مطلوب بالمادة 18 من النظام. تم ترشيح أفراد من أعضاء مجلس الإدارة وفقا للنظام الأساسي للشركة وهم يتضمنون ثمانية (8) أعضاء، منهم سبعة (7) أعضاء معينون من جانب المساهم الخاص (قطر للطاقة)، بشرط أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من بينهم. تم تعيين العضو الباقي من جانب الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.
5	القسم 2/3: تكوين مجلس الإدارة القسم 3/4/6: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	حسبما هو مطلوب بالمادتين 6 و35 من النظام، لم يعطي النظام الأساسي للشركة تعريفا للحد الأدنى من عدد الأسهم للترشح لعضوية مجلس الإدارة كما لا تتضمن لائحة المجلس اشتراطا متعلقا بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين. وكما هو مدرج أعلاه في البند رقم 4 فإن مجلس الإدارة يتكون مما لا يقل عن ثمانية (8) أعضاء، سبعة (7) منهم يتم تعيينهم من المساهم الخاص بينما تم تعيين العضو الباقي من جانب الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.. بناء عليه، لم ينص النظام الأساسي على بنود صريحة عن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإجراءات للترشيح والإفصاح والتصويت والتعيين.

لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه الأمور.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات من هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 من النظام. بالتالي ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف آخر غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولأقصى حد مسموح به قانونا، فإننا لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية كما نرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

11 فبراير 2026
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق خارجي رقم 120153

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025			بآلاف الريالات القطرية
	إيضاحات	2025	2024 معدلة*
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	7	17,306,006	15,756,977
سلف للمشروع الرأسمالي	7 أ	35,935	104,671
استثمار في شركات زميلة	8	2,139,237	2,081,580
استثمار في مشروع مشترك	9	5,282,924	5,846,070
سلف	10	443,556	315,544
موجودات حق الاستخدام	11	291,110	336,951
موجودات غير متداولة أخرى		169,247	178,109
موجود ضريبة مؤجلة	23	38,039	17,264
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**25,706,054**	24,637,166
الموجودات المتداولة			
المخزون	13	3,299,155	3,364,009
الذمم التجارية والأخرى المدينة	14	3,799,655	3,401,395
أسهم حقوق الملكية – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	405,973	401,389
ودائع ثابتة وأرصدة بنكية أخرى	6	6,195,979	7,371,600
النقد وما يعادله	5	3,731,259	3,433,990
إجمالي الموجودات المتداولة		**17,432,021**	17,972,383
إجمالي الموجودات		**43,138,075**	42,609,549
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	15	6,050,000	6,050,000
الاحتياطي القانوني	16	360,114	327,059
احتياطيات أخرى	16	(78,383)	(65,105)
الأرباح المدورة		31,598,909	31,608,979
حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة		37,930,640	37,920,933
مساهمات غير مسيطرة	35	723,225	895,235
إجمالي حقوق الملكية		**38,653,865**	38,816,168
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مطلوبات الإيجار	11	334,043	390,797
مخصصات طويلة الأجل	19	1,694,382	511,842
مطلوب ضريبة مؤجلة	23	59,170	66,176
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**2,087,595**	968,815

يتبع في الصفحة التالية

تابع من الصفحة السابقة

المطلوبات المتداولة			
الذمم التجارية والأخرى الدائنة	20	2,276,711	2,623,178
مطلوبات الإيجار	11	70,696	64,331
ضريبة دخل دائنة	23	49,208	137,057
إجمالي المطلوبات المتداولة		**2,396,615**	2,824,566
إجمالي المطلوبات		**4,484,210**	3,793,381
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**43,138,075**	42,609,549

* تم تعديل المعلومات المقارنة نتيجة الانتهاء من محاسبة الاستحواذ على شركة تابعة. راجع إيضاح 31.

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة في 11 فبراير 2026 وتم التوقيع عليها نيابة عنه من قبل:

سعد شريدة الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبد العزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025			بآلاف الريالات القطرية
	إيضاحات	2025	2024 معدلة*
الإيرادات	24	15,977,995	12,652,136
تكلفة المبيعات	25	(12,177,476)	(9,874,270)
إجمالي الربح		**3,800,519**	2,777,866
المصروفات العمومية والإدارية	28	(855,623)	(761,081)
مصروفات البيع والتوزيع		(83,590)	(89,646)
حصة من صافي نتائج الاستثمار في مشاريع مشتركة	9	674,891	1,259,966
حصة من صافي نتائج الاستثمار في شركات زميلة	8	139,838	345,509
الإيرادات من الاستثمارات الأخرى	27	432,254	708,639
تكلفة التمويل		(60,822)	(29,857)
إيرادات أخرى – بالصافي	26	302,726	554,509
الربح قبل الضريبة		**4,350,193**	4,765,905
مصروف ضريبة الدخل	23	(26,702)	(37,960)
ربح السنة		**4,323,491**	4,727,945
الربح المنسوب لـ:			
مالكي الشركة		4,300,053	4,665,879
مساهمات غير مسيطرة	35	23,438	62,066
		4,323,491	4,727,945
العائدات للسهم			
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	22	**0.71**	0.77

* تم تعديل المعلومات المقارنة نتيجة الانتهاء من محاسبة الاستحواذ على شركة تابعة. راجع إيضاح 31.

بيان الدخل الشامل الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025			بآلاف الريالات القطرية
	إيضاحات	2025	2024 معدلة*
الربح للسنة		**4,323,491**	4,727,945
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:			
إعادة قياس التزام منافع محددة في شركات تابعة	1/19	(1,933)	(5,749)
إعادة قياس التزام منافع محددة في مشروع مشترك	9	(7,333)	(6,575)
البنود التي يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة:			
حصة (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	8	(4,012)	9,484
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		**(13,278)**	(2,840)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**4,310,213**	4,725,105
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلى:			
مالكي الشركة		4,286,775	4,663,039
مساهمات غير مسيطرة	35	23,438	62,066
		4,310,213	4,725,105

* تم تعديل المعلومات المقارنة نتيجة الانتهاء من محاسبة الاستحواذ على شركة تابعة. راجع إيضاح 31.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025							بآلاف الريالات القطرية
	إيضاح	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المدورة	حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة	مساهمات غير مسيطر	إجمالي حقوق الملكية
في ١ يناير 2024		6,050,000	271,942	(62,265)	33,699,253	39,958,930	17,411	39,976,341
الربح للسنة (معدل*)		-	-		4,665,879	4,665,879	62,066	4,727,945
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		-	-	(2,840)	-	(2,840)	-	(2,840)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة (معدلة*)		-	-	(2,840)	4,665,879	4,663,039	62,066	4,725,105
الاستحواذ على شركة تابعة بمساهمة غير مسيطرة (معدلة*)	31	-	-	-	-	-	817,708	817,708
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (معدل*)	17	-	-	-	(106,536)	(106,536)	-	(106,536)
التحويل إلى احتياطي قانوني	16	-	55,117	-	(55,117)	-	-	-
المعاملات مع مالكي الشركة:								
توزيعات الأرباح		-	-	-	(6,594,500)	(6,594,500)	(1,950)	(6,596,450)
في 31 ديسمبر 2024 (معدل*)		6,050,000	327,059	(65,105)	31,608,979	37,920,933	895,235	38,816,168
في ١ يناير 2025		6,050,000	327,059	(65,105)	31,608,979	37,920,933	895,235	38,816,168
الربح للسنة		-	-	-	4,300,053	4,300,053	23,438	4,323,491
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		-	-	(13,278)	-	(13,278)	-	(13,278)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة		-	-	(13,278)	4,300,053	4,286,775	23,438	4,310,213
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	17	-	-	-	(102,568)	(102,568)	-	(102,568)
التحويل إلى احتياطي قانوني	16	-	33,055	-	(33,055)	-	-	-
المعاملات مع مالكي الشركة:								
توزيعات الأرباح		-	-	-	(4,174,500)	(4,174,500)	(195,448)	(4,369,948)
في 31 ديسمبر 2025		6,050,000	360,114	(78,383)	31,598,909	37,930,640	723,225	38,653,865

* تم تعديل المعلومات المقارنة نتيجة الانتهاء من محاسبة الاستحواذ على شركة تابعة. راجع إيضاح 31.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	إيضاحات	2025	2024 معدلة*
بآلاف الريالات القطرية			
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		4,323,491	4,727,945
تعديلات لـ:			
إهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	7	1,688,543	1,534,568
رد خسارة انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	7	(222,000)	-
اطفاء الموجودات غير المتداولة الأخرى		37,845	26,960
إهلاك موجودات حق الاستخدام	11	61,986	52,397
الربح من تعديلات عقد الإيجار		(163)	-
رد مخصص خسارة ذمم تجارية وأخرى مدينة		(3)	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	1/19	105,987	71,885
حصة من صافي نتائج الاستثمار في مشاريع مشتركة	9	(674,891)	(1,259,966)
حصة من صافي نتائج الاستثمار في شركات زميلة	8	(139,838)	(345,509)
خسارة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات		504	15,843
دخل توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	27	(18,660)	(22,017)
مكاسب الشراء بالمساومة	26	-	(225,763)
ربح من إعادة قياس حصة الأسهم المحتفظ بها سابقًا	26	-	(146,475)
(ربح) / خسارة غير محققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	26	(4,584)	19,690
تكلفة التمويل		60,822	29,857
رد مخصص ضمانة مالية	26	-	(142,659)
مخصص المخزون بطئ الحركة والمتقادم	13	30,089	28,787
مصروف ضريبة الدخل	23	26,702	37,960
إيرادات الفوائد	27	(413,594)	(686,622)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**4,862,236**	3,716,881
التغيرات في رأس المال العامل			
المخزون		34,765	(308,372)
الذمم التجارية والأخرى المدينة		(509,133)	358,210
الذمم التجارية والأخرى الدائنة		(529,588)	210,806
النقد الناتج من العمليات التشغيلية		**3,858,280**	3,977,525
مدفوعات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	1/19	(67,057)	(59,417)
مدفوعات ضريبة الدخل	23	(142,332)	(3,746)
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية المدفوع		(102,146)	(108,836)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**3,546,745**	3,805,526

يتبع في الصفحة التالية

تابع من الصفحة السابقة

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	448		595
إضافات إلى ممتلكات وآلات ومعدات	(1,841,765)		(2,752,022)
الحركة في الموجودات غير المتداولة الأخرى	(28,983)		(2,617)
توزيعات أرباح ومنافع ضريبية مستلمة من شركات زميلة	139,056	8	275,612
صافي تدفق نقدي داخل عن استحواذ شركة تابعة	-		478,288
سلف لطرف ذي علاقة	(128,012)		(177,747)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	18,660		22,017
توزيعات أرباح ومنافع ضريبية من مشاريع مشتركة	1,230,704		916,490
استثمار إضافي في شركة زميلة	(48,686)		-
الحركة في ودائع ثابتة وأرصدة بنكية أخرى	1,175,621	6	3,582,585
فائدة مستلمة	512,269		515,187
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	**1,029,312**		2,858,388
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
فوائد مدفوعة متعلقة بمطلوب إيجار	(24,004)		(23,716)
مدفوعات أصل مبلغ لمطلوبات إيجار	(66,371)		(54,160)
تكاليف تمويل مدفوعة	(1,164)		(507)
الحركة في توزيعات أرباح مستحقة الدفع غير مطالب بها	(10,259)		(15,095)
توزيعات أرباح مدفوعة لأصحاب حقوق الملكية في الشركة	(4,174,500)		(6,594,500)
توزيعات أرباح مدفوعة لمساهمات غير مسيطرة	(2,490)		(1,950)
النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(4,278,788)**		(6,689,928)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله	**297,269**		(26,014)
النقد وما يعادله في ١ يناير	3,433,990		3,460,004
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	**3,731,259**	5	3,433,990

* تم تعديل المعلومات المقارنة نتيجة الانتهاء من محاسبة الاستحواذ على شركة تابعة. راجع إيضاح 31.

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.iq.com.qa أو يمكنكم نسخ رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول على البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2025

تقرير حوكمة الشركة 2025

1. تمهيد

شركة صناعات قطر وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر) يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في 19 أبريل 2003 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة وأفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام 2011 بتاريخ 2011/12/26 ومراجعته كلما تطلب الأمر سعياً الى تحقيق الغايات المرجوة منه.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، حُرصت الشركة على التقيد بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 بما يتماشى مع أحكام تأسيسها. ومع صدور نظام حوكمة الشركات المدرجة الجديد الصادر بتاريخ 2025/08/17 عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025، يعمل مجلس الإدارة – وفقاً للمدة البينية المنصوص عليها بكتاب الهيئة الصادر بتاريخ 2025/08/27 – على تطبيق أحكام الحوكمة الواردة بالنظام الجديد وتوفيق أوضاعها بما يساعد في تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

ومن منطلق مسؤوليته الشاملة عن أداء الشركة، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح من خلال توفير إطاراً يساعد في توجيه إدارة الشركة الى كيفية ادارة وتجنب تضارب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة والمبادئ الأخلاقية بما يعزز من إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة – بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي – على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها بما يهدف الى تحقيق الغاية من متطلبات الحوكمة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يتسنى معه تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

3. مجلس إدارة الشركة

1-3 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة، وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974، بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات استراتيجية وحيوية – البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب – وذلك بهدف تعزيز وإدارة مكون رئيسي من مكونات التنويع الاقتصادي لسلسلة القيمة المضافة في قطر، وتسهم في تحقيق ذلك من خلال إدارة مجموعة من الشركات المستدامة ذات القيمة المضافة في قطاعاتها، مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة فضلاً عن المساهمة بدور كبير في تنمية القطاعات ذات الصلة.

من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة صناعات قطر للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح أسهم الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لدعم إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يعزز استدامتها ومن تحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة – من خلال امتلاكها للسهم الممتاز – مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

فشركة صناعات قطر – كأحد شركات قطر للطاقة – تُعد جزءاً لا يتجزأ من سلسلة العمليات المتكاملة لقطر للطاقة، والتي تبدأ بعمليات استخراج النفط والغاز، مرورًا بعمليات المعالجة، وانتهاءً بتوفير اللقيم وغاز الوقود لشركات الصناعات التحويلية، وذلك ضمن خطة سنوية متكاملة للإنتاج. وتعتمد هذه المنظومة بشكل دقيق على فرضيات العرض والطلب السنوي ضمن شبكة الإنتاج والاستهلاك المحلي، وأي إخلال بهذا الترتيب من شأنه أن يترتب عليه أضرار جسيمة بالمصالح الاستراتيجية للدولة، إضافة إلى عرقلة عمليات الإنتاج وإيصال المنتجات إلى المستهلكين في السوق المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة صناعات قطر تقع ضمن منطقة امتياز قطر للطاقة، وهي ملتزمة بتطبيق معايير قطر للطاقة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والسلامة، إضافة إلى الالتزام بأجندات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. فضلًا عن ذلك، تعتمد الشركة بدرجة كبيرة على الخدمات المقدمة في المناطق الصناعية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو إيجاد بدائل مكافئة لها.

إن هذا الترابط الحيوي يبرز بوضوح مدى تداخل العمليات بين القطاعات الاستراتيجية في قطر للطاقة، ويؤكد على مشاركة المصالح وتواؤمها بما يحقق أعلى منفعة ممكنة لجميع هذه القطاعات.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان من الأهمية احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين سبعة من أعضاء مجلس إدارة الشركة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في الشركات التابعة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة صناعات قطر ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في الشركات التابعة لشركة صناعات قطر.
- اعتماد الشركات التابعة/ والمشاريع المشتركة لشركة صناعات قطر على قطر للطاقة سواء من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد الشركات التابعة/ والمشاريع المشتركة لشركة صناعات قطر على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لدعم عمليات صناعات قطر.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامّة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

يعين المساهم الخاص "قطر للطاقة" الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة. بينما يتم تعيين العضو الثامن من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. هيكل مجلس الإدارة وتخصيص مقعد للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية به جاء في إطار حرص قطر للطاقة على مشاركة الهيئة من خلال تعيين عضواً من قبلها باعتبارها ثاني أكبر مساهم في الشركة.

وعليه، تم العرض على اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، والتي أقرت تعديل تشكيل مجلس الإدارة على النحو السابق الإشارة اليه على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي بدأت من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 2021/3/1.

كما تمت الموافقة باجتماع الجمعية العامة غير العادية المشار اليه على إضافة المادة رقم (22-3) والتي تنص على أنه "في حال انخفاض إجمالي نسبة ما يملكه صندوق المعاشات المدني وصندوق المعاشات العسكري معاً التابعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في أسهم رأسمال الشركة عن ١٥٪ (بدون موافقة مسبوقة من المساهم الخاص)، عندئذ يؤول المقعد الخاص بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة والحق في تعيين من يشغله الى المساهم الخاص.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية للعمل على تحقيق أغراض الشركة، ويحقّ لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

2-3 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (6) لعام 2024 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 2024/04/22، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة لمدة ثلاث سنوات (على غير ما جاء ببعض متطلبات الحوكمة)، حيث تم تجديد عضوية السبعة (7) أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من 2024/03/05، بينما يتم تعيين العضو الثامن من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لمساهمين يمتلك كل منهما أكثر من 10% من رأسمال الشركة، وعليه فإن التشكيل يتضمن عضو تنفيذي واحد وسبعة أعضاء غير تنفيذيين غير مستقلين كما هو موضح بمرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

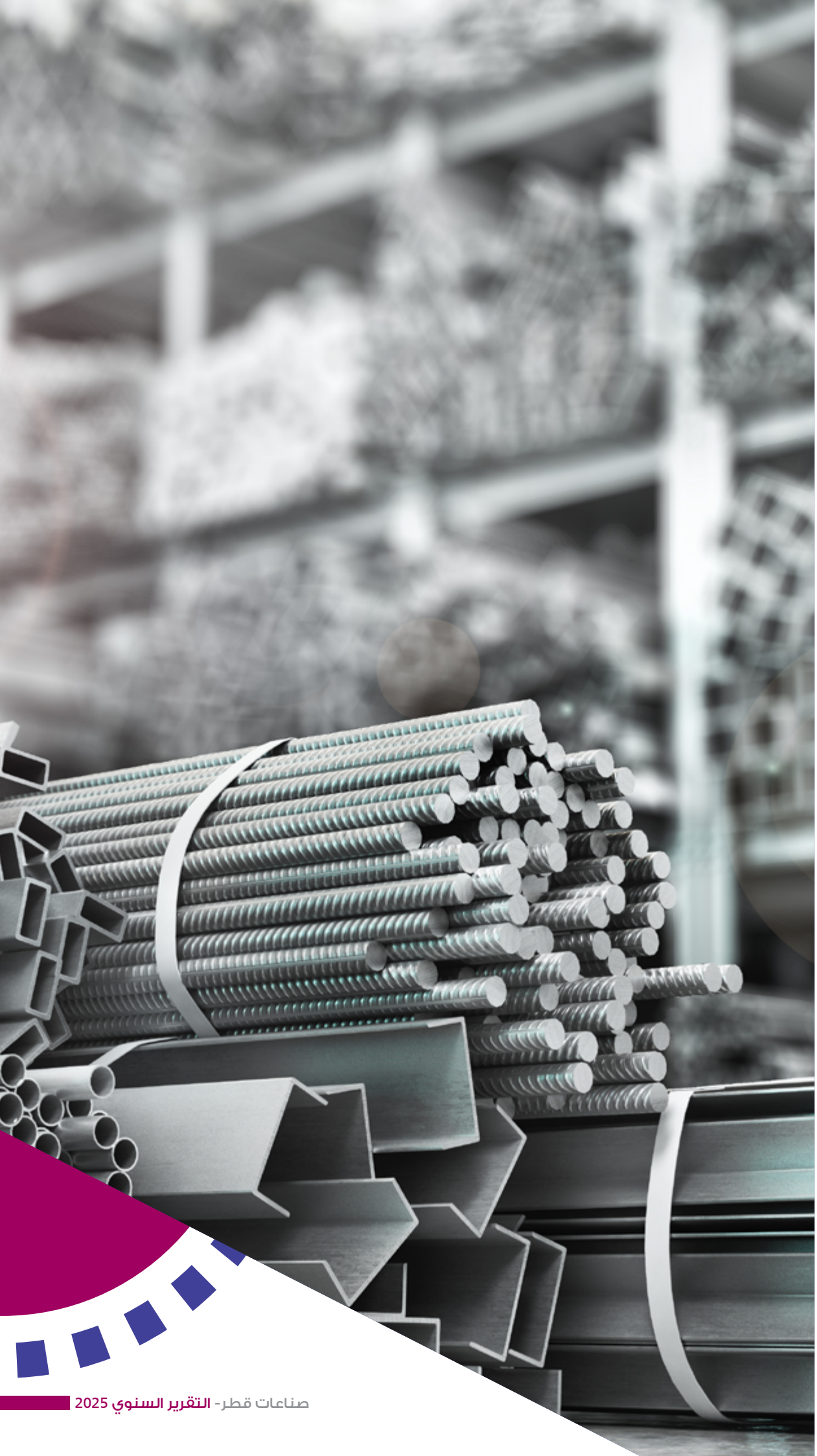

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة، بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة الشركة والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وغيرها من الخبرات لما فيها مصلحة الشركة ويسهم في تحقيق أهدافها وغاياتها. بالإضافة الى ذلك، ومن خلال برنامج تعريفي يتم ارشاد وتوجيه وتعريف أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً بأنشطة الشركة وأدائها وهيكلها التنظيمي بما فيه مجلس الإدارة واللجان التابعة وواجبات الأعضاء ومسؤولياتهم وما الى ذلك.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لتعزيز مساهمتهم الفعالة ويساعد في تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك تحديد الأهداف ووضع السياسات والاستراتيجيات والهيكل التنظيمي وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني بما يسهم في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بما يسهم في إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، وبما يعمل على تحقيق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب التقيد بها. ويحرص على مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 28 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يُحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس – متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة – يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف والعمل على ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر وبما يتماشى مع العقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة بما يهدف معه التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس العمل على التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

4-3 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وبما يسهم في حماية حقوق المساهمين وفي تحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 42 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما جاء بمتطلبات نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي ترى معه إدارة الشركة عدم وجود الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها. مع وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يسهم في تأدية عملها بصورة فعالة وملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5-3 أعضاء مجلس الإدارة

يحرص أعضاء مجلس إدارة الشركة على بذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية وبما يسهم في إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

هـذا، وقـد أفصـح السـادة أعضـاء مجلـس الإدارة بعـدم وجـود أيـة علاقـات ماليـة أو تجاريـة أو دعـاوى قضائيـة خلال عـام 2025 والتـي مـن شـأنها التأثيـر سـلباً علـى القيـام بالمهـام والوظائـف الموكلـة إليهـم، كمـا لا توجـد أيـة مناصـب يشـغلها أقـارب حتـى الدرجـة الثانيـة لـكل مـن أعضـاء مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة العليـا فـي الشـركة شـخصيا أو بصفتهـم.

6-3 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقـد مجلـس الإدارة لتسـيير أعمـال الشـركة ويقـوم بتنظيـم اجتماعاتـه بـأي شـكل آخـر كمـا يـراه مناسـباً. وفـقاً لأحـكام المـادة رقـم (31-1) مـن النظـام الأساسـي للشـركة، يعقـد مجلـس الادارة سـتة (6) اجتماعـات علـى الأقـل خلال السـنة الماليـة للشـركة، ولا يجـوز أن تنقضـي ثلاثـة (3) أشـهر دون عقـد اجتمـاع للمجلـس. أيـضاً نصـاب اجتمـاع مجلـس الادارة لا يكـون صحيحـاً إلا بحضـور أغلبيـة أعضـاء مجلـس الادارة، علـى أن يكـون مـن بينهـم الرئيـس أو نائـب الرئيـس. ووفـقاً للنظـام الأساسـي المحـدث للشـركة، فقـد تـم اسـتيفاء الحـد الأدنـى لعـدد مـرات انعقـاد مجلـس الإدارة (6 اجتماعـات) خلال عـام 2025. وفيمـا يلـي بيـان بتواريـخ الاجتماعات/القـرارات خلال عـام 2025:

اجتماع	التاريخ	اجتماع	التاريخ
1	2025/02/02	5	2025/07/08
2	2025/03/06	6	2025/08/11
3	2025/03/26	7	2025/10/28
4	2025/04/30	8	2025/12/10

يُدعـى المجلـس – وفـقاً لميثـاق المجلـس وكذلـك النظـام الأساسـي للشـركة – إلـى الاجتمـاع بنـاءً علـى طلـب رئيـس مجلـس الإدارة أو نائـب الرئيـس فـي غيـاب الرئيـس أو مـن أي عضويـن فـي المجلـس أو مـن أي عضـو مجلـس إدارة مخـول مـن قبَـل رئيـس مجلـس الإدارة. وتُقـدم الدعـوات وجـدول الأعمـال إلـى الأعضـاء قبـل أسـبوع علـى الأقـل مـن تاريـخ عقـد الاجتمـاع. وفـي حـال توجيـه الدعـوة خلال فتـرة تقـل عـن (7) أيـام، يعتبـر اجتمـاع مجلـس الادارة أنـه قـد تـم عقـده بشـكل صحيـح فـي حـال عـدم الاعتـراض مـن قبـل أي مـن الأعضـاء ووافـق علـى الحضـور.

هـذا، وقـد قامـت الشـركة اسـتناداً إلـى موافقـة اجتمـاع الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة للشـركة والذي عُقـد بتاريـخ 2022/3/3، بتعديـل المـادة رقـم 36 مـن النظـام الأساسـي لهـا "الموضوعـات غيـر المدرجـة علـى جـدول الأعمـال"، والـذي مفـاده أنـه لا يجـوز اقتـراح قـرار علـى مجلـس الإدارة فـي أي اجتمـاع مـا لـم يكـن الموضـوع مـدرج علـى جـدول أعمـال هـذا الاجتمـاع أو يوافـق عضويـن فـي مجلـس الإدارة علـى الأقـل (أو مـن ينـوب عـن هذيـن العضويـن) علـى طلـب إضافـة بنـد أو أكثـر الـى جـدول الأعمـال مـن أي مـن أعضـاء مجلـس الإدارة.

وطبقـا للنظـام الأساسـي للشـركة، يجـوز للعضـو الغائـب أن ينيـب عنـه كتابـة أحـد أعضـاء المجلـس لتمثيلـه فـي الحضـور والتصويـت، علـى أنـه لا يجـوز أن يمثـل العضـو الواحـد أكثـر مـن عضـو مجلـس إدارة. وفـي حـال تغيـب عضـو مجلـس الإدارة عـن حضـور ثلاث اجتماعـات متتاليـة، أو أربـع اجتماعـات غيـر متتاليـة دون عـذر يقبلـه المجلـس اعُتبـر المنصـب شـاغراً.

وحرصاً على مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت. يقوم أمين سر المجلس بتسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة، هذا ولم يتغيب أي عضو عن الاجتماعات التي عقدت خلال العام لعذر غير مقبول.

7-3 قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8-3 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس، مع العمل على حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته مع تسجيل أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 19 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9-3 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي.

فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1-9-3 لجنة التدقيق

تُعد لجنة التدقيق من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها وضمان استقلاليتها. قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (7) باجتماعه الرابع لعام 2011. التشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (3) لعام 2018، ورقم (1) لعام 2024. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما جاء بمتطلبات نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 51%).

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لمتطلبات الحوكمة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2025، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي (KPMG) بشأن البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. مراجعة البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على خدمات إضافية ضمن نطاق التعاقد مع المدقق الخارجي والرسوم ذات الصلة.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2024.
5. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 والمصادقة عليها.
6. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 والمصادقة عليها.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 2025/12/31.
9. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
10. مراجعة مستجدات أنشطة التدقيق الداخلي لشركات المجموعة بما فيها عمليات التدقيق لعام 2025، ومقترح خطة التدقيق الداخلي (2025-2029). كما تمت مراجعة المستجدات الخاصة بملاحظات عمليات التدقيق السابق اجراؤها والإجراءات التصحيحية لها.
11. المصادقة على قيام المدقق الخارجي (KPMG) بمهام غير ذات صلة بمهام التدقيق الخارجي والتي تتمثل في ابداء الرأي في عملية شراء شركة صناعات قطر لأسهمها، وأثرها على السيولة ونشاطها الأساسي.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر سكرتير لجنة التدقيق محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع.

هذا وخلال عام 2025 فقد اجتمعت لجنة التدقيق للشركة عدد (6) اجتماعات، لم يتغيب أي من أعضاء اللجنة عن تلك الاجتماعات.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام	بيان
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً	غير مستقل
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً	غير مستقل
السيد/ بدر مبارك آل خليفة	عضواً	غير مستقل

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ بدر مبارك آل خليفة، والذي يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3-9-2 لجنة المكافآت

تُعد لجنة المكافآت من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها. قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (1) لعام 2018، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (4) لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لمتطلبات الحوكمة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تهدف الى تحقيق مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

لا يتضمن دليل اختصاصات اللجنة المسؤوليات ذات الصلة بترشيحات مجلس الادارة (على غير ما جاء ببعض متطلبات نظام الحوكمة) حيث إن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعين الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 3-1 من هذا التقرير).

على مستوى 2025، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2025/01/29م وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويُحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. يجب ان تنعقد اللجنة قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الادارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز اجمالي الجزءين – في جميع الأحوال – الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

تم اجتماع لجنة المكافآت بتاريخ 2025/01/29م للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، والتي تُقدر على النحو التالي:

اسم العضو	المهام	بيان
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً	غير مستقل
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً	غير مستقل
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً	غير مستقل

وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/25م وذلك بإجمالي مبلغ 8,750,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

بخلاف ذلك، خلال عام 2025 لا توجد أية مزايا عينية أو نقدية مُقدمة لأيٍّ من أعضاء مجلس الإدارة، كما لا توجد أية قروض نقدية أو اعتمادات أو ضمانات قدمتها الشركة لرئيس أو أعضاء المجلس أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال السنة المالية محل التقرير.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة.

تضم لجنة المكافآت حالياً ثلاثة أعضاء، وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

صفة العضو	المبلغ بالريال القطري
رئيس مجلس الادارة	1,500,000
نائب رئيس مجلس الادارة	1,250,000
عضو مجلس الإدارة	1,000,000

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

10-3 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان في إطار حرصه على الإدارة الرشيدة والوفاء بالتزاماته فضلاً عن حرصه على تعزيز الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تأخذ في اعتبارها مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل والعمل على تلبية توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2025 المنعقد بتاريخ 2025/01/29م بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة، والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس على مستوى الأهداف الاستراتيجية مثل الاستدامة، التميز التشغيلي، كفاءة الهيكل التشغيلي وغيرها. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2025 المنعقد بتاريخ 2025/2/2م.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2026م التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 في ظل محددات التقييم الواردة بنظام الحوكمة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2025، فإن مجلس الإدارة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. يسعى مجلس الإدارة دوماً نحو القيام بالالتزامات والمهام بفعالية وكفاءة.

4. أعمال الرقابة بالشركة

تعد الرقابة الداخلية نظام متكامل من السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة بهدف تحقيق اهداف الشركة بكفاءة وفعالية، وحماية أصولها، وتعزيز دقة وموثوقية البيانات المالية، وبما يسهم في الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية والخارجية. وفي سبيل ذلك، يحرص المجلس على وجود إطار مناسب وفعال لنظام الرقابة الداخلية، تحديد السياسات والمسؤوليات، الاشراف والمتابعة المستمرة، تقييم المخاطر، تعزيز ثقافة الرقابة والامتثال. كما تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مدى فعاليته وكفايته.

وعليه، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة مع تعزيز الرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة.

يتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، ووفقاً لقرار لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، سبق إجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات بهدف دعم:

1. حماية أصول الشركة.
2. موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

وعليه، تعمل الشركة على ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024 (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاث مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط – اختبار فاعلية التصميم

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة – حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكلٍ فعال – تسهم في تلبية أهداف الشركة بشأن الرقابة، والمساعدة في منع أو الكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر – سواء بشكل مستقل أو ضمنياً – أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويعمل على استيفاء متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

1-4 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يهدف هذا الإطار الى وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تعمل الشركة على توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتساعد في تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2-4 التدقيق

1-2-4 التدقيق الداخلي

قامت لجنة التدقيق بالموافقة بقرارها رقم (3) لعام 2024 على مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الخاصة بالشركة "كمدقق داخلي" بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية.

يشمل نطاق المدقق الداخلي إجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يتم اعداد تقارير التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي. ثم يتم رفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، من المقرر أن يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يساعد في الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال عام 2025، قام المدقق الداخلي 4 مهام تدقيق على مستوى الشركة وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة. تستند خطط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر وبشكل عام تشمل مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تتضمن العمليات الأساسية (الإنتاج والعمليات، سلامة العمليات، الصحة والسلامة والبيئة، الصيانة، سلامة الأصول، المخزون والمستودعات، الإدارة الهندسية، عمليات المختبر، إلخ)، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، إدارة المواد، الحوكمة المؤسسية، إدارة المخاطر، التخطيط الاستراتيجي المؤسسي، إدارة الأداء، الاستثمارات وإدارة المشاريع ، إدارة السجلات والمعلومات، تخصيص التكاليف، العلاقات العامة والمستثمرين، التقارير الإدارية وما إلى ذلك).

2-2-4 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة ووفق متطلبات معايير التدقيق الدولية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. ووفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي تقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 58 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة.لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الاطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة.

قامت الشركة خلال عام 2023 بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة. هذا، وقد صادقت لجنة التدقيق باجتماعها الأول لعام 2024 – بعد الاطلاع على توصية اللجنة – المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة – ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة – على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (2024-2028) رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

هذا، وقد تم عرض التوصية بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. وعليه، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2024 والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/25 على تعيين السادة كي بي ام جي – فرع قطر "KPMG" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2025 مقابل أتعاب سنوية قدرها 299,000 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. هذا، بالإضافة الى ذلك تم الموافقة على ما يلي:

- أتعاب إضافية للمدقق الخارجي لعام 2024 بواقع 18,250 ريال قطري نظير تقرير الأرباح المرحلية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.
- أتعاب إضافية للمدقق الخارجي لعام 2024 بواقع 100,000 ريال قطري نظير الخدمات المحاسبية والتقييمية ذات الصلة بانتهاء اتفاقية المشروع المشترك لاحد الشركات التابعة.

خلال عام 2025، حضر مدقق الحسابات السادة كي بي ام جي – فرع قطر"KPMG" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/25، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، قدم مدقق الحسابات الخارجي بعض الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق المطلوبة بموجب اللوائح المعمول بها. من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، كي بي ام جي – فرع قطر"KPMG" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2025 المزمع عقده بتاريخ 2026/03/10، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة).

ب. بيان مجلس الإدارة عن عمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 (تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية)، حيث أفاد بالرأي، واستناداً الى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لديه، فإن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025 ، تم تصميم وتنفيذ وتشغيل الضوابط بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، معروض بشكل عادل. منوهاً بأن بيان الشركة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتعلق فقط بالشركة على أساس منفصل، ولا يتعلق بالشركة وشركاتها التابعة وشركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة ككل، بناءً على الاستثناءات التي قدمتها هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل استنتاجه فيما يتعلق بهذا الأمر.

ج. البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على الإجراءات التي قام بها والأدلة التي حصل عليها، لم يتبادر إلى علمه ما يجعله يعتقد أن بيان مجلس الإدارة لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2025 لم يتم عرضه بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقا للمعايير المذكورة بتقريره.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يحرص مجلس إدارة صناعات قطر على الامتثال إلى اللوائح التنظيمية المعمول بها وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة، كما يولي مجلس الإدارة أهمية لإعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف/عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف/عدم الامتثال والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قرارات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال العمل على وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويعمل على ابقاء إدارة الشركة على علم بشكل دائم بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يعمل مسؤولي الامتثال على إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في إطار الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، جاري مراجعة إطار الحوكمة الخاص بالشركة بهدف تعزيز امتثال الشركة لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة فضلاً عن القرارات واللوائح ذات الصلة المعمول بها، أيضاً وضع آلية لمراجعة امتثال الشركة وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل – وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين – من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يسهم في حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجان لإدارة سلامة العمليات، لجان معنية بالمسؤولية الاجتماعية، لجان الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجان المناقصات، لجان الموارد البشرية والتقطير، لجان تكنولوجيا المعلومات وأمن الانترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة – الممثلين لها في الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة – ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة/ المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

5. الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تحرص الشركة على الالتزام بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين بالشركة.

كما تحرص الشركة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، تفصح الشركة عن مدى التزامها بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والادراج في السوق، من بينها الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وما إذا كان هناك أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوى القضائية.

خلال عام 2025، لم تُفرض على الشركة أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، تعمل الشركة على الإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لاطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لإجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

2-5 تضارب المصالح وإعلاء مصلحة الشركة

يحرص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على الالتزام بواجب الولاء والإخلاص للشركة، وبضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتجنب الدخول في معاملات قد تؤدي الى تضارب في المصالح وألا يحصل هو أو أي من ذوي الصلة به على شروط تفضيلية.

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

علاوة على ذلك، يحرص المجلس على استقلالية قرارات الأعضاء عند تقييم المعاملات والاتفاقيات التي يكون لأعضاء المجلس أو المسؤولين مصالح أو ينتج عنها تعارض مصالح. يُطلب من الأعضاء الإفصاح عن أي تعارض مصالح، إن وجد، في معاملات أو اتفاقيات الشركة من خلال إقرارات سنوية لتضارب المصالح يقدمها كل عضو ويتم مراجعتها من قبل المجلس.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

1-2-5 تعاملات الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة بهدف الامتثال للوائح ذات الصلة.
- العمل على أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- العمل على تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يحرص المجلس على الالتزام بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عن تفاصيل تلك التعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة صناعات قطر، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

وفي جميع الأحوال، يعمل مجلس الإدارة على أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألّا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2025، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة صناعات قطر (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة/ والكيانات ذات الصلة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/المشاريع المشتركة/الكيانات ذات الصلة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل.
- مكافآت الإدارة العليا بما فيها أعضاء مجلس الإدارة.
- الاستثمار في شركة قطر للفينيل لمشروع البولي فينيل كلوريد "PVC".

لمزيد من التفاصيل عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة التي تبرمها الشركة، يمكن الرجوع الى الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

5-2-2 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وضوابط وإجراءات تسهم في الحد من إمكانية إساءة استخدام البيانات والمعلومات الجوهرية وتنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين بما فيها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن أية تداولات على أسهم الشركة من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه بهدف التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

1-6 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 2018/3/4، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2-6 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3-6 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات.

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية والتواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 61 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4-6 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1-4-6 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. **المادة رقم 47 من النظام الأساسي " الجمعية العامة السنوية"**، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. **المادة رقم 49 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"**، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. **المادة رقم 50 من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"**، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. **المادة رقم 51 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"**، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

ه. **المادة رقم 53 من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "**، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هـذا ووفـقاً للنظـام الأساسـي للشـركة، يجـوز لأي مسـاهم بصفـة شـركة أن يفـوض أي شـخص لتمثيلـه فـي الجمعيـة العامـة (بموجـب الصيغـة التـي يوافـق عليهـا مجلـس الإدارة) ويحـق للشـخص المفـوض بهـذا الشـكل أن يمـارس نفـس الصلاحيـات بالنيابـة عـن المسـاهم الـذي يمثلـه وكمـا يحـق لذلـك المسـاهم أن يمارسـها بنفسـه.

مـن ناحيـة أخـرى، يجـوز لأي مسـاهم أن يـوكل مسـاهم آخـر مـن غيـر أعضـاء مجلـس الإدارة بالتصـرف (بموجـب الصيغـة التـي يوافـق عليهـا مجلـس الإدارة) فـي حضـور اجتمـاع الجمعيـة العامـة. ويحـق للشـخص الموكل بهـذا الشـكل أن يمـارس نفـس الصلاحيـات بالنيابـة عـن المسـاهم الـذي يمثلـه، كمـا يحـق لذلـك المسـاهم أن يمارسـها بنفسـه. ويجـوز أن يتصـرف المسـاهم بصفتـه وكـيلا عـن مسـاهم واحـد أو أكثـر علـى ألا يزيـد عـدد الأسـهم التـي يحوزهـا الوكيـل بهـذه الصفـة علـى (5%) مـن أسـهم رأس مـال الشـركة.

2-4-6 المشاركة الفعالة

تحـرص الشـركة علـى إتاحـة فرصـة المشـاركة الفعالـة للمسـاهمين والتصويـت فـي اجتماعـات الجمعيـة العامـة، وأن تتـم إحاطتهـم علـماً بالقواعـد وإجـراءات التصويـت التـي تحكـم اجتماعـات الجمعيـة العامـة، وفـي سـبيل ذلـك:

- تعمـل الشـركة علـى تزويـد المسـاهمين بالمعلومـات الكافيـة بالشـكل المناسـب كـماً وكيـفاً حـول مـكان وجـدول أعمـال اجتماعـات الجمعيـة العامـة، كذلـك تزويدهـم بالمعلومـات الكاملـة بشـأن المسـائل التـي سـتقرر خلال الاجتمـاع بمـا يمكنهـم مـن اتخـاذ القـرار، وذلـك مـن خلال نشـر الدعـوة ببنـود جـدول الأعمـال بالجرائـد المحليـة والموقـع الإلكترونـي للشـركة، فـضلاً عـن موافـاة بورصـة قطـر للإعلان مـن خلال موقعهـا الإلكترونـي.
- إتاحـة الفرصـة للمسـاهمين لطـرح الأسـئلة علـى المجلـس، وإدراج مسـائل معينـة (إن وجـدت) علـى جـدول أعمـال الاجتمـاع، وإبـداء الاقتراحـات أو الاعتـراض علـى القـرارات وفـقاً للإجـراءات التـي يحـددها القانـون واللوائـح المعمـول بهـا فـي هـذا الشـأن.
- تعمـل الشـركة علـى توفيـر الآليـة للمسـاهمين للحضـور والتصويـت شـخصياً أو بالوكالـة، وينبغـي أن تكـون الأصـوات متسـاوية فـي الأثـر، سـواء كان الإدلاء بهـا قـد تـم شـخصياً أو بالوكالـة.

وفـقاً للنظـام الأساسـي للشـركة، يحـق للمسـاهم الاعتـراض علـى أي قـرار يـرى أنـه يصـدر لمصلحـة فئـة معينـة مـن المسـاهمين أو يضـر بهـا أو يجلـب نفعـاً خـاصاً لأعضـاء المجلـس أو غيرهـم دون اعتبـار لمصلحـة الشـركة وإثباتـه فـي محضـر الاجتمـاع، وحقـه فـي إبطـال مـا اعتـرض عليـه مـن قـرارات بمـا لا يتعـارض مـع أحـكام النظـام الأساسـي فـي هـذا الشـأن.

فيمـا يتعلـق بالعـام المالـي المنتهـي فـي 2024/12/31م، تـم عقـد اجتمـاع الجمعيـة العامـة العاديـة للشـركة بتاريـخ 2025/02/25م، حيـث تـم مناقشـة والموافقـة علـى بنـود جـدول أعمـال الجمعيـة العامـة العاديـة.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31م، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م واعتماده.
3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2025م.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2025م بواقع 0.71 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 71% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وتحديد مكافآتهم.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م وتحديد أتعابهم.

3-4-6 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي المُعَدّل، يتشكل من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تشكيل مجلس إدارة صناعات قطر المشار اليه جاء وفقاً لقرارات اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي بدأت من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 2021/3/1.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة وبما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن أي قرار بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

6-4-4 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2017/2/28، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2018/3/4، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام العمل على تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- **القيود على التدفقات النقدية:** ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- **القيود الخاصة بالجهات المقرضة:** يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- **القيود القانونية:** ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- **خطة الاستثمار المستقبلي:** ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/11/15، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/07/04، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2025م عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2024م بواقع (0.74) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (74%) من القيمة الاسمية للسهم.

وفي ضوء توجهات قطر للطاقة وحرصها على تعزيز الفائدة التي تعود على المُساهمين في الشركات المُدرجة في بورصة قطر بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في بورصة قطر وقوة مركزها المالي وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية، فقد قررت قطر للطاقة بموجب إعلانها المؤرخ في 2024/06/30 دعم توجه توزيع أرباح مرحلية نصف سنوية في شركات التي تساهم فيها والمدرجة ببورصة قطر وفقاً للإجراءات والنُظم ذات الصلة لتحقيق ذلك الغرض.

من منطلق ذلك، أفصحت شركة صناعات قطر بتاريخ 2025/08/07م عن بياناتها المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، وكذلك أفصحت على موافقة مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 0.26 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 26% من القيمة الأسمية للسهم وذلك لمساهمي الشركة كما في نهاية جلسة التداول بتاريخ 2025/08/17م، وقد تم التنويه بتولي شركة إيداع لمهام توزيع الأرباح المرحلية وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

هذا ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2025/12/31م بواقع 0.71 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 71% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2026/3/10 بعد إجراء التسويات اللازمة ذات الصلة والخاصة بالأرباح المرحلية والتي تم توزيعها خلال العام.

5-6 إبرام الصفقات الكبرى

تحرص الشركة على معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/3، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة – وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها – تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في ١٢ أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2025م:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	%51.00
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	%16.20
صندوق المعاشات العسكرية	%4.98
مساهمون آخرون	%27.82
الإجمالي	%100.00

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025م، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تحرص الشركة على المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتعمل الشركة وفقاً للوائح المعمول بها على تقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وفي سبيل المساعدة على تواصل أصحاب المصالح مع الشركة لإبداء أية مخاوف لديهم بشأن أية ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية قد تؤثر على مصالحهم، فقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويعمل عضو اللجنة المُكلف على رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف **4013-2801 (974+)** على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (**www.iq.com.qa**) للتواصل في ذلك الشأن.

تسهم تلك الاجراءات في الدفاع بشكل رئيسي ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتسعى في إجراءاتها على حماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

7-6 حق المجتمع

تعمل شركة صناعات قطر ومجموعة شركاتها على أن تكون نموذجاً يحتذى به في دعم مجتمعنا والمشاركة في تنميته. كما تعمل الشركة باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، وتبذل جهوداً نحو رفع مستوى الوعي العام بالقضايا التي ترى الشركة أنها تشكل أهمية للمستقبل المستدام للدولة وتتوافق مع قيمها من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. **الصحة والسلامة والبيئة:** إرساء ثقافة وأنظمة السلامة، إدارة وتقييم مخاطر الصحة والسلامة والبيئة، تحليل مخاطر العمليات، والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية، التقييمات الصحية قبل التوظيف، المراقبة الصحية الروتينية، والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية من خلال اتخاذ التدابير المعنية بخفض الانبعاثات، إدارة المياه وإعادة التدوير، إدارة النفايات وإعادة التدوير والتخلص منها، والاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية لترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والوصول الى أدنى حد ممكن للأثر البيئي.
2. **الموظفين:** برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية 2030 مع التركيز على جذب وتطوير المواطنين الطموحين (الاستثمارات الاستراتيجية في مجال التعليم، الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، تنوع القوى العاملة، واستبقاء الموظفين وبرامج التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.
3. **المجتمع:** دعم المشتريات المحلية والتنمية الاقتصادية للدولة من خلال المشاركة في برنامج استراتيجية التوطين الخاص بقطر للطاقة "توطين" والذي أطلقته لخلق قيمة محلية مستدامة وصقل مهارات المواهب المحلية وتطوير الموردين والمقاولين المحليين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار محلياً. هذا بالإضافة الى الأنشطة التوعوية المجتمعية مثل حملات اللياقة البدنية، الشراكات مع الجمعيات غير الربحية والخيرية، المؤسسات التعليمية، حملات التبرع بالدم وغيرها.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وسعيها المستمر نحو التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق فمن المقرر تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير.

وتعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يسهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة. ومن خلال تطبيق المجموعة للعديد من المعايير سعياً لتحقيق مستقبل مستدام، حققت المجموعة العديد من الإنجازات خلال عام 2024. أعلنت شركة صناعات قطر خلال عام 2022 أن شركة قطر للأسمدة الكيماوية "قافكو"، وهي إحدى الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل، قد أرست عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لإنشاء أكبر خط لإنتاج الأمونيا الزرقاء في العالم (أمونيا-7). ويتسم خط الإنتاج الجديد، الذي سيتم تمويله من المصادر المالية لشركة قافكو، بكفاءته العالية في استهلاك الطاقة. ومن المقرر أن يبدأ تشغيله بحلول الربع الأول من عام 2026 بطاقة تصميمية تصل إلى 1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء، وباستثمار يبلغ 4.4 مليار ريال قطري ليصبح بذلك أكبر مرفق من نوعه في العالم. بالاضافة الى وحدة اضافية مملوكة من قبل قطر للطاقة لحقن وتخزين ثاني أكسيد الكربون بطاقة 1.5 مليون طن سنوياً. هذا وقد أقيم حفل وضع حجر الأساس وتنفيذ المشروع في عام 2024 ليمثل علامة فارقة في استراتيجية قطر للطاقة للتوسع في قطاع الطاقة النظيفة.

يمثل هذا الاستثمار دليلا هاما على الخطوات الملموسة التي تتخذها الادارة العليا لخفض كثافة الكربون في المنتجات، كما يشكل ركيزة أساسية في استراتيجية الاستدامة. وصل المشروع إلى معدل اكتمال إجمالي بنسبة 71%.

تواصل المجموعة أيضاً التقدم في العديد من المشاريع البيئية الأخرى المخطط لها والتي تهدف إلى تحقيق الإدارة المثلى للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة (مثل أنظمة التحكم في العمليات المتقدمة، مشروع خارطة الطريق التقنية الذي يركز على الاستدامة والكفاءة، برنامج الانتقال إلى حافلات الغاز الطبيعي المضغوط، تحسين التوربينات الغازية، تجديد الشبكة الكهربائية، استطلاعات مصائد البخار، برامج الكشف عن التسرب والإصلاح، أنظمة مراقبة الانبعاثات المستمرة، إلخ) وتقليل توليد الانبعاثات والنفايات والتي تشمل إعادة تدوير المياه العادمة من العمليات (من خلال برنامجي منع تصريف السوائل شبه نهائياً و منع تصريف السوائل نهائياً)، مشروع تحسين مياه الصرف لإعادة تدوير المياه، واستعادة ثاني أكسيد الكربون وخفض انبعاثات أكسيد النيتروجين وإعادة تدوير النفايات وما الى ذلك. وتحرص المجموعة أيضاً على تعزيز ثقافة السلامة الشخصية لموظفيها ومقاوليها فيما تحافظ على كفاءة وموثوقية العمليات مع اعطاء الاولوية لنفس الشيء من خلال ادارة المخاطر الاستباقية والتحسين المستمر للممارسات للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي. وعلى الجانب الاجتماعي، فإن المجموعة تدعم المجتمعات المحلية والبرامج وفقاً لبرنامجها الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمجموعة.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع **2.5%** من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم **13** لسنة **2008** والمعدل بموجب قانون رقم **8** لسنة **2011**، لدعم الأنشطة الرياضية، والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في **2024/12/31**م ما يصل إلى **102.15** مليون ريال قطري (**2023: 108.84** مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب بتاريخ **2025/04/29**م.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في **2025/12/31**، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع **106.94** مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع **2.5%** من صافي أرباح الشركة المعدل للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق مستويات الحوكمة المناسبة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام **2025**، فإن مجلس إدارة الشركة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

سعادة المهندس/ سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

يشغل سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة وعضو مجلس الوزراء في دولة قطر. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة قطر للطاقة، بالإضافة إلى كونه العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة.

التحق سعادة الوزير الكعبي بقطر للطاقة عام 1986 كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام 1991.

تقلّد سعادة الوزير الكعبي عدة مناصب فنية وتجارية وإدارية قيادية في قطر للطاقة قبل تعيينه مديراً لإدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في عام 2006، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، حيث اشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة. وفي عام 2014، تم تعيينه عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لقطر للطاقة، ثم وزيراً للدولة لشؤون الطاقة في عام 2018.

كرس سعادته حياته المهنية لتطوير موارد الغاز الطبيعي في دولة قطر، ولتعزيز دور الغاز الطبيعي كعنصر أساسي في التحول العالمي إلى طاقة منخفضة الكربون، ولتحويل قطر إلى مركز عالمي وقيادي في صناعة الغاز.

وتحت قيادته، تواصل قطر للطاقة تنفيذ مجموعة من المشاريع العملاقة التي من شأنها مضاعفة إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى 160 مليون طن سنوياً، وأكبر برنامج لبناء السفن في تاريخ صناعة شحن الغاز الطبيعي المسال بلغ إجماليه 128 ناقلة متطورة، بالإضافة إلى مشروع عملاق سيضاعف إنتاج دولة قطر من الأسمدة إلى 12 مليون طن سنوياً، مما سيجعلها أكبر منتج للأسمدة في العالم.

وفي إطار جهوده الهادفة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، يقود سعادة الوزير الكعبي الجهود لبناء أكبر مصنع للأمونيا الزرقاء في العالم، ولبناء أربع محطات للطاقة الشمسية من شأنها توليد أكثر من 4,000 ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ستعمل على تلبية 30% من إجمالي الطلب على الكهرباء في أوقات الذروة في قطر.

المناصب الأخرى:

رئيس مجلس إدارة شركة نبراس للطاقة.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن عشرين عاماً في قطاع الطاقة.

إضافة إلى منصبه التنفيذي في قطر للطاقة، يتولى السيد المناعي عدة مناصب قيادية في مجال الحوكمة.

المناصب الأخرى:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.
عضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الله أحمد الحسيني

عضو لجنة التدقيق
رئيس لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للطاقة. حيث يشرف على عمليات البيع والتجارة والشحن لجميع السلع الهيدروكربونية والبتروكيماوية التي تصدرها قطر للطاقة ومشاريعها القائمة في قطر.

قبل انضمامه إلى قطر للطاقة في عام 2016، شغل السيد/ الحسيني عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال في قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك منصب مدير شؤون التسويق والمبيعات خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2016.

يشغل السيد/ الحسيني منصب رئيس مجلس إدارة قطر للطاقة للتجارة وعضو مجلس إدارة في كل من شركة صناعات قطر المدرجة في البورصة، وكذلك عضو في الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA) ومقرها دبي. وقد كان سابقا ممثل دولة قطر في منظمة أوبك، كما شغل منصب أمين لجنة الغاز الطبيعي المسال التابعة للاتحاد الدولي للغاز.

حصل السيد/ الحسيني على درجة البكالوريوس في دراسات التجارية من جامعة تكساس في أرلينغتون.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

الدكتور / محمد يوسف الملا

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1997 وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام 2007 من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام 1988. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام 2007، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد الرحمن السويدي

عضو لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن السويدى على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

يشغل حالياً السيد/عبدالرحمن السويدى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) منذ انضمامه لها في 2016. قبل التحاقه بقافكو عمل السيد/عبدالرحمن في شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة والتي تعتبر أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل، وذلك في الفترة ما بين 2007 حتى 2016. وكان قد تمت إعارته من قبل قطر للطاقة لشركة أوريكس كنائب للمدير العام، ثم تم تعيينه كرئيس تنفيذي لها في 2009. بدأ السيد/ عبدالرحمن مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1987 حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية في قطر للطاقة. خلال الفترة ما بين 1998 حتى 2007، شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال تلك الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

حالياً يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة شركة "قافكو"، عضو مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) و رئيس لجنة المغذيات الزراعية في جيبكا.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك) منذ نوفمبر 2020. تحت قيادته، قامت كفاك بتنفيذ مبادرات استراتيجية عززت الأداء وعززت الحوكمة. لقد قاد مؤخرًا مجهودات كفاك وبتنسيق مع قطر للطاقة من أجل تحويل الشركة الناجح إلى مشروع مشترك مملوك للقطريين بنسبة 100%.

السيد/ أحمد حاصل على بكالوريوس في هندسة البترول (مع مرتبة الشرف) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية. يتمتع بخبرة متنوعة تزيد عن 34 عامًا في صناعة النفط والغاز، تشمل الاستكشاف، تطوير الحقول، إدارة المشاريع، التخطيط الاستراتيجي، الصناعات التحويلية، والاستثمار والاستحواذ في مجال الاستكشاف والإنتاج.

إنضم السيد/ أحمد إلى قطر للطاقة عام 1992، وشغل خلال هذه المدة العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة والشركات التابعة لها. كما أشرف على المراقبة وعمليات الآبار في الحقول البحرية الخاصة بقطر للطاقة. عُيّن بعد ذلك نائبًا للمدير العام في شركة أوكسيدنتال بتروليوم قطر المحدودة (OPQL)، قبل أن يقود أنشطة النمو في قطاع التنقيب والإنتاج الدولي مع قطر للبترول الدولية (QPI) بعد اندماج قطر للطاقة مع قطر للبترول الدولية، عاد السيد/ أحمد إلى قطر للطاقة عام 2015 لقيادة وإدارة أصول ومشاريع التنقيب والإنتاج الدولية الخاصة بقطر للطاقة، كما واصل بناء محفظة التنقيب والإنتاج الدولية من خلال النمو العضوي وغير العضوي، بالإضافة إلى قيادة مشاريع الاستكشاف المحلية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

89823 سهم

السيد / عبدالرحمن علي العبدالله

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله على درجة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال (تخصص تسويق) من جامعة دنفر كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ حياته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1992، وقد تقلد السيد/ عبدالرحمن مناصب متعددة في عدة قطاعات وعلى مستويات مختلفة أثبتت قدرته في قيادة الأعمال.

يشغل حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر ستيل منذ يناير عام 2021. يتمتع السيد/ العبدالله بخبرة واسعة تراكمت على مدى ثلاثين (33) عاما من الخدمات المكرسة بالكامل في قطر للطاقة والشركات التابعة لها. يساهم بنشاط كعضو في العديد من المنظمات العربية والعالمية مثل الاتحاد العربي للحديد والصلب والرابطة العالمية للصلب.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلًا عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (ضمان))

المؤهلات والخبرات:

يشغل سعادة السيد أحمد بن علي الحمادي منصب المدير العام للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (ضمان).

وقد تولّى سعادته خلال مسيرته المهنية عدداً من المناصب القيادية رفيعة المستوى، من بينها رئيس الاستثمارات في أوروبا وروسيا وتركيا لدى جهاز قطر للاستثمار، حيث أشرف على إدارة الاستثمارات المباشرة في تلك المناطق عبر قطاعات متعددة. كما يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة في مجال الأعمال والاستثمار، إذ شغل منصب نائب رئيس إدارة الأصول في مجموعة هيرميس المالية – قطر، كما عمل في شركة بوز آند كومباني (Booz & Co) مستشاراً للخدمات الاستراتيجية وفرص الاستثمار والأسهم الخاصة والهياكل التنظيمية.

ويشغل سعادة السيد الحمادي عضوية عدد من مجالس الإدارة في قطاعات مختلفة، من أبرزها:

رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية (UDC)، وشركة قطر كوول(QC)، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية، إضافةً إلى عضوية مجالس إدارة كل من بنك الريان، مجموعة أوريدو وبورصة قطر.

وفي عام 2019، تم اختياره ضمن القادة الشباب العالميين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

يحمل سعادة أحمد الحمّادي درجة البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل والمحاسبة من كلية وارتون للأعمال بجامعة بنسلفانيا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد للأعمال.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية.
نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة نبراس للطاقة
عضو مجلس إدارة بنك الريان.
عضو مجلس إدارة أريدُ "ooredoo"

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

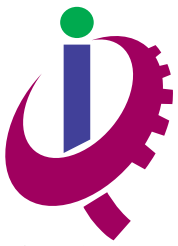

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa